جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية الحقوق والعلوم االسياسية
قسم الحقوق

دعامة بيداغوجية في مقياس التنمية وحقوق الإنسان

الرصيد:03
المعامل :02
الفئة المستهدفة : طلبة ماستر-2

التخصص: حقوق الإنسان والحريات العامة

الاستاذة : حمود صبرينة ،استاذة محاضرة أ" ،قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

hamoud.sabrina19@gmail.com:

السنة الجامعية : 2023-2024

رغم أنّ حقوق الإنسان والتنمية هما وجهان لعملة واحدة هي إنسانية الإنسان وكرامته وترقيته ، إلا أن الانتباه إلى الترابط الوثيق بينهما و ضرورة الأولى لتحقيق الثانية قد جاء متأخرا ، إذ طالما عدت الأدبيات التنموية وممارسات الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية –على حدّ سواء – حقوق الإنسان كعامل معرقل للتنمية .

غير أنّ التنمية الحقيقية واقعيا، لم تتحقق يوما في البرامج التنموية التي تنظر بعدائية لحقوق الإنسان ولا حتى في السياسات التي تغفل حقوق الإنسان في طريق سعيها لتحقيق التنمية، بل لقد أدت هذه البرامج السياسات إلى خلق تنمية مشوهة، قائمة على اضطراد نسب النمو الاقتصادي الذي غالبا ما يذهب إلى فئات قليلة دون أخرى واسعة تبقى تعاني الفقر و الجوع و الجهل، و يطاردها شبح الموت الذي يرتسم في أنواع الأمراض و الأوبئة الناجمة عن عدم قدرة هؤلاء على الوصول إلى أبسط الحقوق، من مياه مأمونة و صرف صحي، و حق في العلاج و حق في التعليم يسمح لهم بالوعي إزاء مصادر المرض. إن عجز النمو الاقتصادي عن تحقيق التنمية التي طالما بحث عتها العلماء و الفلاسفة –التنمية الحقة التي تجعل الإنسان غاية لا مجرد آلة –قد عجل بالدعوة إلى وضع الإنسان في محور العملية التنموية وتمكينه من حقوقه أيضا كضرورة تفرضها كرامة الإنسان كإنسان.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية

ان قضية التنمية كضرورة وجودية ملحة ـ تسعى إلى تحقيقها كل المجتمعات المتخلفة ـ تقتضي من الدارس لها أن يقاربها وفق منطق شمولي متعدد الأبعاد ، ذلك أن عملية التنمية داخل أي مجتمع كان تتحدد إنطلاقا من سياقاتها وأبعادها واستراتيجياتها . إلا أن عملية المدارسة هاته غالبا ما نجدها تنطلق من رؤية واحدة أساسها أن التنمية تحصيل حاصل الإقتداء بالدول المتقدمة

تعددت مفاهيم التنمية واختلفت وجهات النظر فيها باختلاف المفكرين والعارفين، وهو ما أدى إلى ظهور عديد الآراء والمفاهيم المتعلقة بها، غير أن الشيء المشترك وبالرغم من كل هذا الاختلاف هو

السعي نحو تغيير حياة الانسان . والانتقال به نحو وضع افضل ولو تعلق الأمر بجانب واحد سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو غير ذلك.

ومرّ الفكر التنموي بتحولات عديدة انتقلت فيها تصورات وأفكار التنمية من مفهوم إلى أخر، متأثّرا بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما أدى إلى صياغات عديدة لمفهوم التنمية ترتكز على جوانب وعوامل ومشاكل أدى هذا الأمر عليه فمفهوم التنمية معقد وتتشابك فيه جوانب وعلاقات عديدة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

ظهر مصطلح التنمية في قاموس التداول السياسي في عقد الخمسينات من القرن الماضي بعد سنوات من الحرب العالمية الثانية ، في مرحلة تميزت بتصاعد حركات التحرر و الاستقلال للدول التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر، هذه الدول التي تحولت تسميتها من دول العالم الثالث إلى الدول النامية مع بدء تنظمها كقوة سياسية في العالم إثر مؤتمر "باندونغ "سنة 1955و دخولها المعترك السياسي الدولي الواسع بتأسيس حركة عدم الانحياز سنة 1961 وانخراطها في هيئة الأمم المتحدة، والحقيقة أن هيئة الأمم المتحدة قد كان لها الفضل في هذا التحول ، فلقد نادت الدول النامية –التي صار لها وزن في الجمعية العامة للهيئة –و رفعت شعار إنشاء نظام عالمي جديد أكثر توازنا و عدلا ، وتجسد هذا التصاعد في الوزن السياسي و المعنوي بعد انتخاب الإفريقي "أحمد مختار مبو "لليونسكو سنة 1974 فبادرت الأخيرة بوضع مسألة التنمية في أولى اهتماماتها للتوصل إلى فكرة شاملة للتنمية.

أولا: تعريف التنمية

كان أول من استعمل مصطلح التنمية هو بوجين ستيلي Stelli Boujin عندما اقترح خطة تنمية العالم سنة 1989 ، أما أبرز دعاة التنمية الاقتصادية فهو البريطاني آدم سميث Smith Adem الذي أطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية تسمى في مجملها عملية التنمية، فلقد كانت مقاربة التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي **مقاربة اقتصادية صرفه**، لاعتقاد القائمين على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس، ولتأكيد علماء الاقتصاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها على ضرورة تبني إستراتيجية التنمية الاقتصادية "والتي تعبر عن عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد ، وبهذا فهي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع والسكان "واستغلال هذه الموارد بأفضل الطرق، مركزة على الجانب المادي فقط.

فاصطلاح التنمية يعني لغويا التوسيع أو التطوير أو الإنماء أو النشوء أو الازدياد التدريجي ،أما اصطلاحا فيشير في أبسط معانيه إلى الانتقال المقصود من حال إلى حال أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع.

وهي – زيادة محسوسة في الإنتاج و الخدمات شاملة و متكاملة و مرتبطة بحركة المجتمع، مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا و التنظيم و الإدارة .

وعرفت **بأنها**:عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بإبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، وهي أعم واشمل من النمو؛ لأنها تعني النمو زائداً التغيير.

ويعرفها الجوهري بأنها: التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها .

يمكن لقول ان التنمية هي عملية جماعية و تفاعلية، متكاملة في ابعادها وجوانبها اقتصادية، اجتماعية، علمية، تهدف الى تحسين الظروف المادية والمعنوية للأفراد وزيادة بناء و تماسك المجتمع من خلال توفير الشغل ومحاربة الفقر، وتعزيز المساواة وفتح مجال المشاركة لمختلف الأفراد من خلال التعبير عن آراءهم وأفكارهم بكل حرية وديمقراطية .

ويعدّ مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين وأطلقت التنمية على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، حيث تعرف على أنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المستمر المتواصل لرفاهية كل السكان والأفراد والتي بموجبها يمكن إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعةٍ من التغيرات الجذرية في مجتمعٍ معين؛ يهدف إكساب ذلك التمع القُدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدلٍ يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده .بمعنى زيادة قُدرة التتمع على الاستجابة للمتطلَّبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المُتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال ، وبذلك تكون التنمية هي التغيير المقصود المُوجه والمُخطَّط باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرار، أو هي النمو المدروس على أسسٍ علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواءً كانت تنميةً شاملة أم تنميةً في أحد الميادين الرئيسية.

ثانيا: النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو حدوثُ زيادةٍ في إجمالي الناتج المحلِّي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقِّق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي غير أن النمو لا يترافق بالضرورة مع نمو أو زيادةٍ في الرفاهية الشعبية لأنه:

-يركّز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بكل توزيع الناتج الحقيقي بين الأفراد، سواءً كان ذلك ضمن اتمع أو داخل الأسرة، أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.

-لا يركّز على نوعية التغير في الإنتاج؛ لأنه لا يوضح لنا أهمية القطاعات الاقتصادية، ويقتصر على مجرد التغير الكمي الإيجابي في بعض المُتغيرات القابلة للقياس.

-يقتصر في الحساب على السلع والخدمات المُسوقة، ويهمل تلك التي تنتج وتستهلَك دون عرضها في السوق؛ وبالتالي فهو لا يعبر عن كمية الإنتاج الحقيقي.

-لا يهتم بالآثار الجانبية لعملية النمو؛ مما يجعل المُنتجات الناتجة عن عملية الإنتاج تباع بأقل من سعرها نتيجةً لإهمال تكاليف التأثيرات الجانبية على مختلف الجوانب التي تمس مستوى الرفاهية.

-اعتماده على الأنشطة الرسمية فقط، وبالتالي يغفل الأنشطة الموازية

الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي

يعدّ النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:

ارتكاز التنمية على الجانب الاقتصادي: حيث ارتبط الفكر التنموي في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالجانب الاقتصادي في المقام الأول، وبخاصة في ظل الانقسام الفكري بين الليبرالية والاشتراكية، مما جعل البلدان النامية منشغلة بتحقيق التقدم واللحاق بالبلدان المتقدمة، والتي حققت توازنات متعددة مع الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي والعلمي وغيرها.

هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما تتطلبه من إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، والتي تسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على

مدار الزمن، وهي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه : "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإن تاج البلد "، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج ، وبالتالي نستطيع القول : إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي.

هو زيادة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية في فترةٍ زمنية محددة، ويُقاس النمو الاقتصادي الكلي عادةً من حيث الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من استخدام مقاييس بديلة في بعض الأحيان. وفيما يأتي أبرز سمات النمو الاقتصادي: يُعبر عن التغيير الإيجابي في مؤشرات الاقتصاد، يشير إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد. يشير بمرور الوقت إلى زيادةٍ في الناتج الحقيقي للبلد من السلع والخدمات، أو الناتج الحقيقي لنصيب الفرد من الدخل. النمو الاقتصادي ذو بعد واحد بطبيعته؛ لأنه يركز فقط على دخل الناس. في وقت سابق، كان النمو الاقتصادي يُقاس فقط من حيث الناتج المحلي الإجمالي، أما في الوقت الحاضر، يقاس من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الدخل القومي، ودخل الفرد. النمو الاقتصادي هو مقدمة وشرط أساسي للتنمية الاقتصادية. يعتبر أيضًا مقياسًا تقليديًا للتنمية، حيث يشير إلى الارتفاع الكمي للاقتصاد. يهتم النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج الاقتصادي، ويركّز على إنتاج السلع والخدمات. مقياس ملائم لتقييم التقدم المحرز في البلدان المتقدمة.

المقصود بالنمو الاقتصادي، زيادة الإنتاج الاقتصادي من الخدمات والسلع على مدار فترة زمنية معينة، ويتم قياسه كنسبة مئوية للزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ثم يمكن احتساب الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالرغم من أن قياس النمو الاقتصادي يقوم على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مع استبعاد آثار التضخم، حتى يعطي نتائج أكثر دقة، من الممكن أيضًا قياسه وفقًا للقيمة الأسمية للناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن قياسه وفقًا لبيانات الدخل القومي الإجمالي، وهذه الطريقة يعتمدها البنك الدولي في حساباته، وتضم هذه البيانات الدخل الذي تحققه البلاد خارج أراضيها، وهو مصدر دخل مهم جدًا للكثير من الأسواق، وبدونه ستكون قيمة الصادرات أقل في بعض الدول.

وبحسب موسوعة المعلومات المالية والاقتصادية "إنفستوبيديا" فإن النمو الاقتصادي له تأثير مضاعف، فمع نمو الاقتصاد، تسجل الشركات طفرة في الأرباح وبالتالي تزداد أسعار الأسهم، ومع

مكاسب الشركات تتضاعف الاستثمارات، ما يعني إضافة المزيد من فرص العمل وزيادة الدخل، وتحفيز المستهلكين على إنفاق المزيد من الأموال.

تساعد نمو الاستثمارات والأرباح وزيادة الدخل فرص العمل والإنفاق، إلى المزيد من النمو الاقتصادي، ولهذا تستهدف الحكومات بشكل أساسي تسجيل معدلات نمو موجبة لتحسين أوضاعها الاقتصادية وزيادة مستوى رفاهية المواطنين.

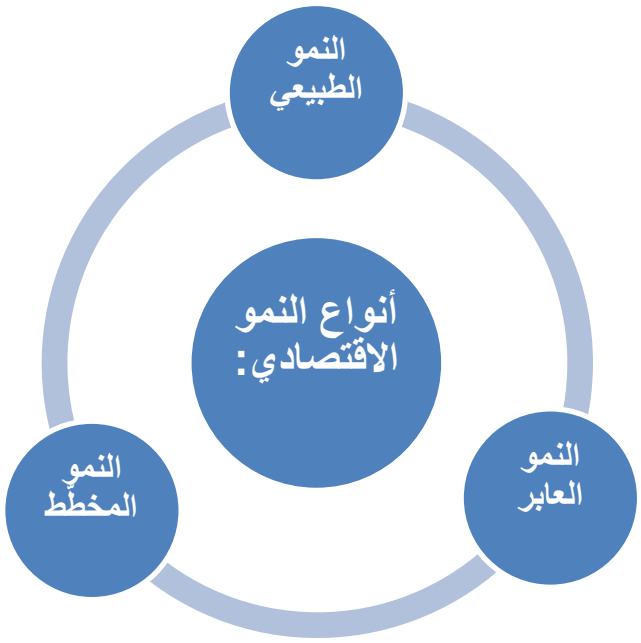

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية التنمية الاقتصادية العملية التي يتم من خلالها تحويل الاقتصادات الوطنية البسيطة منخفضة الدخل، إلى اقتصادات صناعية حديثة، وتتضمن تحسينات نوعية وكمية في اقتصاد البلد، وتعني تحسين نوعية الحياة، ومستويات المعيشة، مثل: مقاييس معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط العمر، والرعاية الصحية. تشمل العمليات والسياسات التي من خلالها يحسّن البلد الرفاهية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للشعب. متعددة الأبعاد في طبيعتها؛ لأنها تركز على الدخل وتحسين مستويات معيشة الناس. تأتي بعد النمو الاقتصادي، فهي تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي. تشير إلى زيادة الإنتاجية. مؤشرات التنمية الاقتصادية هي: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الفقر البشري، ومعامل جيني، ومؤشر التنمية بين الجنسين، وتوازن التجارة، ومؤشر جودة الحياة المادية. التنمية الاقتصادية هي الهدف النهائي للتنمية. يرتبط تحقيق التنمية الاقتصادية بالقضاء على الفقر وعدم المساواة. تركز التنمية الاقتصادية على توزيع الموارد.

وفي كل الحالات، يبقى النمو الاقتصادي ضرورياً ولكنه ليس كافياً للتنمية، وتبقى أيضاً نوعية النمو، وليس كميته وحدها، هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني .فالنمو قد يقضي على فُرص العمل بدلاً من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلاً من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلاً من أن يعليه، وقد يكون غير متأصلٍ بدلاً من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، وقد يضر بالمستقبل بدلاً من أن يكون مستديماً، وفي هذه الحالة لن يؤدي إلى التنمية.

ثانيا : عناصر التنمية الاقتصادية

ووفقاً للتعاريف السابقة للتنمية فإنها تحتوي على عددٍ من العناصر أهمها:

1-الشمولية : فالتنمية هي تغير شاملٌ ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي.

2 – حدوث زيادةٍ مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترةٍ طويلة من الزمن

3-حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة:

4-ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المُقدمة للأفراد

5-تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقةٍ تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة.

ثالثا: الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية

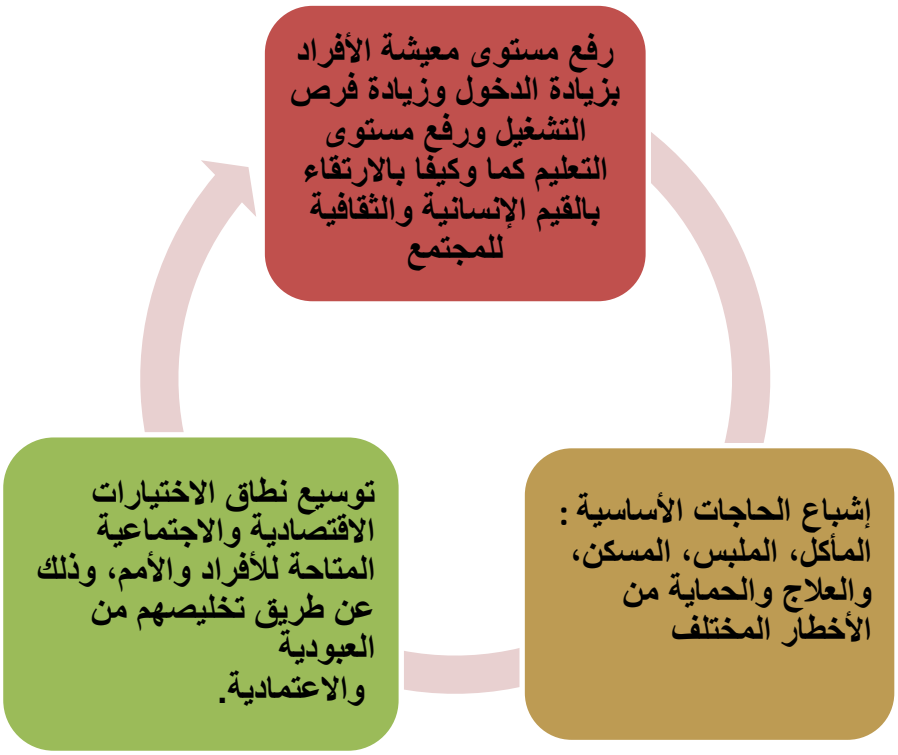

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية والنُّمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد؛ إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنُّمو الاقتصادي يعني – في الغالب – حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النُّمو الاقتصادي؛ إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذَ بعين الاعتبار؛ وذلك لتأثير نمو السكان على النُّمو الاقتصادي لدولة ما.

كما يلاحظ أن النُّمو الاقتصادي لا يطلق عليه حُكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النُّمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة.

إذًا فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

وعلى نقيض منه، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ أي: إنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبًا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.

وبهذا ، فهي تختلف عن النمو الذي يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من الفرد أو المجتمع ، إذ أن الأخير هو عملية نضج تلقائي و مستمر ، و زيادة في الكم و النوع في سلسلة من المراحل الطبيعية ، في حين تخضع التنمية للإرادة البشرية و تحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية تخرج المجتمع من الركود إلى التقدم ،وتختلف عن التغير الذي لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم و الارتقاء في المجتمع ، كما في الحروب مثلا ، إذ يحدث تغيير نحو الأسوأ.

ومن هنا أصبح التمييز واضحا بين النمو الإقصادي الذي يعبر عن مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي ، وبين التنمية التي تتجاوز هذا النمو إلى "العملية الهادفة إلى تحولات هيكلية اقتصادية و اجتماعية يتحقق بمقتضاها العدالة في توزيع الثروة و القضاء على مشكلات الفقر والبطالة . فعملت السياسة الاقتصادية على التحيز إلى البيئة الاجتماعية ممثلة في الفقراء بإعادة توزيع الدخل و الأصول الإنتاجية لصالح المجموعات الأكثر فقرا ، و إيجاد مناصب عمل وإنجازات هامة لإشباع

الحاجات الأساسية ، و تعزيز الرعاية الصحية و التعليم مع تجاهل الحقوق المدنية و السياسية ، على افتراض إمكانية المقايضة بين الاحتياجات الأساسية و الممارسة الديمقراطية ،و لقد غلب هذا المفهوم على الفكر والممارسة في دول العالم الثالث .

وقد شق على الاقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول إلى تفرقةٍ واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع مؤسسةً عالمية كالأمم المتحدة لتحدد أهداف التنمية بتحقيق زيادةٍ سنوية في الناتج الوطني الإجمالي بالنسب المئوية المُتصاعِدة، وجعل الرئيس الأمريكي **جون كيندي** ***John Kennedy)*** يتقدم باقتراحٍ إلى الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة باعتبار عقد الستينيات من القرن الماضي "العقد الأول للتنمية"، وأنه على كل الدول النامية أن تضع لنفسها مهمة زيادة النمو في الناتج الوطني الإجمالي بنسبةٍ تصل إلى 5%.لكن الأمم المتحدة بدأت في التراجع عن نظرا الضيقة لمفهوم التنمية الاقتصادية المُستنِد إلى المُؤشر الكمي الذي يعني النمو في أواخر ستينيات القرن الماضي.

وجه المقارنة	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المفهوم	مفهوم أضيق من التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية مفهوم أوسع من النمو الاقتصادي التنمية الاقتصادية = النمو + مستوى المعيشة
الاتجاه	أحادي الاتجاه بطبيعة الحال	متعددة الاتجاهات لأنها تركز على دخل الناس، والتحسين من مستوى معيشة الناس في الدولة.
المدة	قصيرة المدى	طويلة المدى
القياس	مؤشرات كميّة: زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مؤشرات نوعيّة وكميّة: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشرات الفقر، ووفيات الأطفال حديثي الولادة، ومحو الأمية، وغيرها

الأثر	تأثير كمّي على الاقتصاد، مثل زيادة دخل الفرد، والناتج المحلي الإجمالي، وغيرها	تأثير نوعي وكمّي على الاقتصاد، مثل التحسين في معدل العمر المتوقع، ومحو الأمية، وخفض معدل الوفيات.

المطلب الثاني : الحق في التنمية

يعتبر الحق في التنمية حقا من حقوق الجيل الثالث، والتي يطلق عليها "حقوق التضامن "، وقد بدأ الاهتمام الخطابي بهذا الحق، دون أية محاولة لإدخاله الى الممارسة الدولية. وقد تطور هذا الحق خاصة بعد جهد كبير لإدخاله في القانون الدولي لحقوق الإنسان، إذ تميل الدول الكبرى إلى ورغم أن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان قد سبقت وأن تناولت هذا الحق إلا أن أهميته قد اكتسها بعد صدور إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986 ،الذي طرح مشكلة تكييفها جدلا فقهيا واسعا. وقد صدر هذا الإعلان في ظل التطورات والتغيرات التي طرأت على تركيبة تاريخيا بصراع التحرر من الاستعمار بعد أن عكس حق الشعوب في تقرير مصيرها, النظام الدولي وانضمام العديد من بلدان العالم الثالث إلى هيئة الأمم المتحدة ، فالحق في التنمية ارتبط وفي السيطرة على مواردها الطبيعية وثرواتها في سبيل تنمية مجتمعاتها وتطويرها على كافة الأصعدة ، ثم تطور ليرتبط بكافة حقوق الإنسان.

الفرع الاول : ما هو الحق في التنمية؟

تنص المادة 1من الإعلان على أن الحق في التنمية "هو حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف ويحق بموجبه لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً، وينطوي حق الإنسان في التنمية أيضاً على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية".

ثانياً، الحق في التنمية حق فردي وجماعي على حد سواء. وهو حق لجميع الأفراد والشعوب، وعالمي لكونه أحد حقوق الإنسان، فهو ينطبق على جميع الشعوب في جميع البلدان دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر

العناصر الرئيسية للحق في التنمية :

1-تنمية محورها الإنسان: يحدد الإعلان أن "الإنسان" هو الموضوع الرئيسي للتنمية والمشارك فيها والمستفيد منها (المادة 2) .

2-**اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان:** يقتضي الإعلان أن تتم التنمية بطريقة "تراعي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية" (المادة 1)

3-المشاركة: يركز الإعلان على "المشاركة النشطة والحرة والهادفة" للأفراد والسكان في التنمية (المادة 2)

4-الإنصاف: يسلط الإعلان الضوء على أهمية "التوزيع العادل لفوائد" التنمية (المادة 2)

5-عدم التمييز: لا يسمح إعلان بأي "تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين" المادة 6)

6-تقرير المصير: ينص إعلان على الإعمال الكامل لحق الشعوب في تقرير المصير، بما في ذلك السيادة الكاملة على ثرواتها الطبيعية ومواردها (المادة 1).

الفرع الثاني : إعلان الحق في التنمية

يتكون الإعلان من ديباجة وعشر مواد، تعبر عن المبادئ الأساسية و الخطوط العامة حول الحق في التنمية والذي جعل منه حقا فرديا و حقا للشعوب، حيث نصت ديباجته على أن : "الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان وغير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكوّنون الأمم على السواء ، وفي إطار تحقيق الحق الجماعي يمكن تحقيق الحقوق الفردية . وعلى الرغم من أن إعلان الحق في التنمية قد دعم إطارا نظريا متعلق بالتنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب، إلا أن المواقف الفقهية والممارسات الدولية قد عكست خلاف ذلك، إذ صدر الإعلان بأغلبية 146صوتا، وعارضتها الولايات المتحدة الأمريكية التي سبق لها وأن عارضت إنشاء فريق العمل الخاص بالحق في التنمية ، مشيرة إلى أن تعبير حقوق الشعوب والتضامن غير دقيق، ويثير الخلط ، في حين تغيّب عن التصويت 08 دول أغلبها من البلدان المتقدمة : بريطانيا، اليابان، ألمانيا الغربية سابقا السويد، أيسلندا ، إسرائيل ، فنلندا.

إن اعتماد الأمم المتحدة لإعلان الحق في التنمية سنة 1986وإن اعتبر فرصة ثمينة لإدخال الحق في التنمية ضمن منظومة حقوق الإنسان، خاصة في ظل التحولات الراهنة وبروز تهديدات أمنية مرتبطة بقضايا التنمية، كالفقر، الإرهاب، الصراعات الداخلية، التغير البيئي، إلا أنّه لا تزال المناقشات مفتوحة لحد الآن حول هذا الحق لعدم النص عليه في معاهدة دولية.

فالتنمية هي الحركية الهادفة لتحقيق حرية الإنسان التي هي أساس حقوق الإنسان، كما يظهر في مدخل : الذي قدمها إعلان وبرنامج عمل فينا لعام1993 الذي عرف الحق في التنمية كحق أساسي ضمن النسق "القدرات الإنسانية "، الذي اقترحه وطّ وره الاقتصادي الهندي : "أمارتيا سن "وهذا هو أصل التصور الحقوقي العالمي، أي أن التنمية هي ذات طبيعة معيارية مؤسسة في حقوق الإنسان، والذي شكل إطارا فاعلا لفهم القيمة الجوهرية لحقوق الإنسان : الحق في الحياة والحق في العمل والحق في الصحة والحق في التعليم ... الخ وحسب قوله :" إن فكرة القدرة هي جوهرها فكرة الحرية – حرية الإنسان – ومعناها مدى الخيارات ، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى تحقيق الخيارات المتاحة لشخص ما في تحديد نوع الحياة التي يريد أن يحياها ".إلا من خلال التمكين من حقوق الإنسان عن طريق تحقيق التنمية الإنسانية بجميع أبعادها ومكوناتها، وبعبارة أخرى يوفّر وجود التنمية الإنسانية البيئة التمكّينية التي تسهم في زيادة التمتع من حقوق الإنسان.

إن الحق في التنمية في واقع الأمر يدعو إلى تنمية الإنسان بتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وكذلك إعطائه حرية التعبير وحقوقه وحرياته السياسية وغير ذلك، ولا يقف عند هذا الحد بل يدعو إلى توفير الأمن والطمأنينة له وإبعاد شبح الحروب والنزاعات عنه، كما يدعوا المجتمع الدولي إلى التعاون والتكافل فيما بينه لتتحقق في النهاية تنمية الموارد البشرية وتتحقق التنمية الشاملة.

الفرع الثالث : الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان

بدأ التفكير في التنمية كحق داخل أروقة الأمم المتحدة في وقت مبكر من الخمسينات، عندما اعتبرت الجمعية العامة، في القرار رقم 1161 (د – 12) المؤرخ 26نوفمبر 1957م، أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمتكاملة من شأنها أن تسهم في تعزيز وصون السلام والأمن والتقدم الاجتماعي ورفع مستويات المعيشة، وكذلك الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

وأكدت الجمعية العامة لاحقاً في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، الذي عقد في طهران 1968م، على الصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان والتنمية حيث أعلنت أن "التمتع الكامل

بالحقوق المدنية والسياسية مستحيل بدون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "، وهذا يعني أن هناك ارتباط متأصل بين التمتع بحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.

واستناداً إلى هذه الإعلانات، قررت لجنة حقوق الإنسان، بموجب القرار رقم(4د –33) المؤرخ 21فبراير 1977م، دراسة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة في البلدان النامية، وفي الوقت نفسه، أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعداد دراسة عن الأبعاد الدولية للحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، وصلته بغيره من الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في السلام، مع مراعاة متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد والاحتياجات البشرية الأساسية.

وقد حددت لجنة حقوق الإنسان هذه الأحكام في قرارها رقم 36 (د – 27) الذي اعتُمد في 11مارس 1981م، واستناداً إلى ذلك قدمت اللجنة مشروع إعلان الحق في التنمية الذي تم اعتماده في 4ديسمبر 1986م بموجب القرار رقم 128/41من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والأربعين ، كما أوصى فريق العمل في تقريره الثاني المقدم إلى اللجنة بدعوة الأمين العام لتنظيم جلسة استشارية بشأن التمتع بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، والتي عقدت في جنيف في الفترة من 8إلى 12يناير 1990م

ويثبت كل هذا بوضوح الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للإعمال العالمي للحق في التنمية، إلى الحد الذي أثارت فيه لجنة حقوق الإنسان باستمرار هذا الموضوع في مداولاتها وقراراتها المختلفة، ولاسيما من خلال دعوة مشاركة الأمين العام للمنظمة العالمية وتشكيل أفرقة الخبراء المنتسبة.

لقد أصبح إعمال الحق في التنمية أمراً ضرورياً في ضوء الأزمات التي هي السبب وراء صراعات كثيرة في العالم، كأزمة الفقر، والتلوث البيئي، وندرة المياه، وأعباء التقدم التكنولوجي والأمية وشروط التجارة الدولية غير المتكافئة، لذلك يتمثل التحدي اليوم في ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والإنسانية التي تشكل البيئة الملائمة للانتفاع بكافة الحقوق من اجل الارتقاء بمستوى حياة الإنسان، والحفاظ بالتالي على كرامته الإنسانية.

إذاً ومن خلال ما سبق يمكن القول بان الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان، يوحد بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجموعة واحدة مترابطة غير قابلة للتجزئة، وهو السبيل إلى إعمالها، وإن أي إنكار لأي حق من هذه الحقوق ينطوي على إنكار الحق في التنمية، وعليه فان أي محاولة لإعمال الحق في التنمية يجب أن تقوم على أساس كفالة أو ضمان حماية جميع هذه الحقوق.

لقد رافق تطور حقوق الإنسان تطور في مفهوم التنمية، فبعد أن كان مفهوم التنمية في البداية بسيطا ، ويقر بمحورية البعد الاقتصادي ويقصي الأبعاد السياسية والقانونية والمؤسساتية للتنمية فإنه، ومع مرور الزمن وتطور الأحداث العالمية عرفت أدبيات التنمية تغيرات عكست إلى حد ما تلك التحولات فأخذت بعدا أكثر عمقا وشمولية، وحضي الإنسان فيها بمكانة محورية عوض محورية الاقتصاد. ولقد تعرض كلا المفهومين للتوسيع أو التضييق حسب مقتضيات واقعية فرضتها نظريات التنمية، الصراع الإيديولوجي، ومصالح الدول المانحة الموجهة لسياسة المؤسسات المالية الدولية، في حين نجد منحى آخر تبنته هيئة الأمم المتحدة منذ تأسيسها وسعت في تطويره، وهو يعكس حقيقة ما ينبغي أن يكون عليه المفهومان، وهكذا يمكن أن نلاحظ أن مسيرة التنمية وحقوق الإنسان يمكن أن ينظر إليها من زاويتين:

– **ما هو كائن** : ممثلا في سلوكات الدول النامية والمؤسسات المالية الدولية.

–ما يجب أن يكون ممثلا في القيم العليا لهيئة الأمم المتحدة والمواثيق الدولية

بظهور مفهوم التنمية الإنسانية والإقرار بمحورية الإنسان، لم يعد بالإمكان فصل حقوق الإنسان عن التنمية الإنسانية، فهما متكاملان ومترابطان ويدعمان بعضهما بعضا، ويعملان بشكل متبادل لتأمين رفاهية وكرامة كل الناس.

ومن هنا نستنتج أن حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية لا ينفصلان ، ولا يمكن الحديث عن التنمية إنسانية دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان التي تؤسس لها ، وتعطيها القوة الإلزامية، فحقوق الإنسان إذن مطلب أساسي للتنمية الإنسانية. وبتعميق مفهوم حقوق الانسان صارت التنمية حقا غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان تتلاحم وتترابط مع بقية الحقوق، يقتضي تعزيزها ايلاء الاهتمام وتعزيز حماية وترقية جميع الحقوق الأخرى على قدم المساواة.

نلاحظ من هذا التعريف أن الحق في التنمية هو حق مركب من عدد من حقوق الإنسان المعترف بها، أي الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن هذا التعريف يؤكد بان الحق في التنمية يعمل على تعزيز هذه الحقوق، أي إعمالها وتحقيقها حتى يمكن الوصول إلى نظام اقتصادي دولي جديد، وكأن إعمال الحق في التنمية والتمتع بالحقوق المكونة له لا يتم إلا في إطار نظام اقتصادي جديد، وعندما نتكلم عن نظام اقتصادي جديد فان المقصود بذلك نظام عالمي تسوده العدالة والمساواة والتضامن بين الشعوب والدول، وينتهي فيه الاستغلال والهيمنة على الدول المتخلفة والفقيرة.

أولا: أوجه الترابط بين التنمية و حقوق الإنسان

ليس المقصود هنا سرد تاريخ فكرة حقوق الإنسان أو العرض المطول لمضمونها، وإنما نقصد بيان ملامحها الرئيسة وتبيان بعض مظاهر تطورها على المستويين الدولي والوطني.

إن مصطلح حقوق الذي نتعامل معه مصطلح دولي تم تحديد ملامحه في المجتمع الدولي وبالتحديد داخل هيئة الأمم المتحدة كرد فعل على النتائج المدمرة للحرب العالمية الثانية. وهذا المصطلح لم يشكل مفهوما جديد في تاريخ البشرية ولكنه أخذ أشكالا عديدة في السابق، وكان نتاج نشاط بشري يحاول الإجابة على سؤال الظلم والمعاناة والقهر، ورفض أنماط النشاط البشري التي أنتجت هذه المعاناة فالعبودية والتسلط والحروب المدمرة واستغلال الأطفال والعمال والمذابح الجماعية والتمييز بين البشر على أساس العرق والتعذيب والفقر كلها أحداث قديمة، وأيضا العمل لإيقاف هذا الظلم هو نشاط بشري قديم.

ومعنى حقوق الإنسان ببساطة يشير إلى الحقوق التي يُعتقد أن كل البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لكونهم بشر، وينطبق عليهم الشرط الإنساني. أي أن هذه الحقوق ليست منحة من أحد, ولا يؤذن فيها من الدولة. وهذه الأخيرة لا تمنحها ولا تمنعها. فبينما قد تختلف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى, فإن الحقوق المرصودة والمقررة للإنسان هي استحقاقات لا لبس ولا غموض حولها في القانون الدولي، أي أن كل دولة مطالبة بأن تكيف أنظمتها القانونية بحيث تستوعب, وتعكس, وتطبق, وتحترم مواد القانون الدولي الخاصة بحقوق الإنسان.

ولعل حقوق الإنسان كتعبير لم يتم استخدامه إلا في وقت قريب حيث كان تداول "الحقوق" دون ربطها بالإنسان، ولكن حقوق الإنسان هي نتائج الانتماء إلى الجنس البشري، ومرتبطة بطبيعة الجنس البشري فهي الحقوق المتأصلة في الإنسان لكونه إنسان.

لقد أدى تطور المقاربات المفاهيمية للتنمية إلى إضفاء البعد الإنساني للتنمية باعتبار أن الإنسان محورها "فاعل، مشارك، مستفيد ، محاسب "، وقد صاحب هذا التطور مسألة التحول النوعي في تناول حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، واعتبار هذه الحقوق منظومة متكاملة مع الحقوق المدنية والسياسية ، فضلا عن حقه في التنمية ، التي أصبح ينظر إليها من منظور الحقوق وليس الحاجات.

فالعلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان مثلت القضية المحورية لتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2000 و الذي أعتبر أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ولا يمكن أن تخضع للانتقاء ، وذلك لأنها متشابكة و يعتمد بعضها على بعض . كل هذه التحولات أدت إلى إيجاد علاقة ونقاط مشتركة بين التنمية وحقوق الإنسان خاصة بعد صدور إعلان فينا الذي أقره المؤتمر العالمي لحقوق الذي أعتبر التنمية حقا من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف فيه. الإنسان لعام 1993 ، ليربط بين التنمية و حقوق الإنسان ، فضلا عن إعلان الحق في التنمية لعلم 1986 التنمية و حقوق الإنسان.

ا-الكرامة الإنسانية كقيمة عالمية أخلاقية للتنمية و حقوق الإنسان.

ب-الحرية كمبدأ أساسي لحقوق الإنسان والتنمية.

وقد بينت كذلك الفقرة الثانية من المادة السادسة من نفس الإعلان بأن: "جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة، وينبغي إيلاء الاهتمام على قدر المساواة لإعمال وتعزيز حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ." كما أوضحت أيضا الفقرة الأولى من المادة تسعة بأن:" جميع جوانب الحق في التنمية (...) متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع ." ويؤكد السيد " راؤول فيريرو" علاقة الحق في التنمية بباقي حقوق الإنسان بقوله: "وهكذا يتصل الحق في (23)التنمية بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقدر ما يتصل بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية . "إذن فالحق في التنمية له علاقة وثيقة بباقي حقوق الإنسان (الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، فهو يشكل الأرضية التي يمكن من خلالها التمتع بهذه الحقوق، ويمكن تصوير هذه العلاقة

ثانيا: ما هو الفرق بين الحق في التنمية ونهج التنمية القائم على حقوق الإنسان؟

الحق في التنمية هو حق متميز من حقوق الإنسان أُعيد تأكيده على المستوى الحكومي الدولي في الإعلان وفي سائر الصكوك المتفق عليها دولياً(انظر السؤال 13(.ويحق للأفراد والشعوب المطالبة بإعماله ويفرض التزامات على الدول والمجتمع الدولي، وينطوي على مسؤوليات تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة في المجتمع. ويهدف الحق في التنمية إلى التحسين المستمر لرفاه الإنسان من خلال وضع سياسات إنمائية وطنية ودولية تدعم تهيئة بيئة مواتية للتنمية، وإرساء نظام يمكن من الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وشكل إعلان الحق في التنمية ومبادئه الأساس لتصور نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان الذي وضعته الأمم المتحدة ، وعلى هذا النحو، يركز النهج القائم على حقوق الإنسان على ضمان المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والإنصاف والاتساق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في جميع عمليات التنمية. ونهج التنمية القائم على حقوق الإنسان هو أداة لتعزيز التنمية المتوافقة مع حقوق الإنسان، وبخاصة لدى وضع البرامج الإنمائية. ويطبق هذا النهج إطاراًمفاهيمياً يستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان محوره الحق في التنمية ويتم توجيهه من أجل النهوض بجميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية، في سياق البرامج الإنمائية.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة

لعقود من الزمن، اعتمد على تفسير تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال تقييم الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد في نموه على عوامل الإنتاج التقليدية–الأرض والعمل ورأس المال– التي يحكمها قانون تناقص الغلة، ولم يحسم الأمر بعد حتى ظهر مصطلح التنمية المستدامة تنمية تهدف إلى مراعاة الجانب البيئي وتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية مع مراعاة متطلبات الأجيال المقبلة. لم تعد

التنمية اليوم أرقاًما ومؤشرات اقتصادية وإنما تغيرات اجتماعية وترسيخ للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الأفراد في صنع القرارات والعدالة في توزيع الثروة، إضافة إلى بيئة خالية من عوامل التلوث.

وبذلك تكون نقطة البداية في نظرية التنمية المستدامة هي دمج الاقتصاد في البيئة من خلال:

1-التحول عن الأهداف التقليدية في علم الاقتصاد المُتمثِّلة في تعظيم المنفعة والإنتاج إلى أهداف أخلاقية سامية مجردة من المنفعة الذاتية الظرفية، تتمثل في اقتصاد الموارد لصالح أجيال المستقبل.

2-تغير الكثير من المبادئ القانونية المفرطة في الفردانية1) (والتحول عنها إلى المبادئ الاجتماعية.

3-إعادة صياغة مفاهيم بعض المصطلحات الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها مساندةً لتوجهات تحقيق التنمية المستدامة، كالسلعة، والندرة، والثمن، والنفقة، والعائد.

الفرع الاول :مضمون التنمية المستدامة

الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتنا، وهو ما يتطلَّب ضرورة معرفة الحاجات وتحديدها، وهو أمر غير ممكن بسبب ظهور حاجاتٍ أساسية جديدة مع الزمن. على كل جيلٍ أن يحافظ على الأرض بحيث يتركها في حالةٍ مماثلة لتلك التي تسلمها فيها؛ فمن حق كل جيل أن يرث أرضاً مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه.

-الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام الأخذ بسياسات التوقُّعات والوقاية التي تكون أكثر فعاليةً واقتصاداً في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة، بالرغم من أهمية التعامل مع مشكلات البيئة المباشرة، وإن تحقيق التنمية من حيث ارتباطها بالبيئة، رهن بوجود ما يسمى بالقدرات المُتميزة في الدولة والتي تستطيع تحقيق هذا التوازن.

مراعاة تحقيق الأهداف التي تدعو إليها التنمية المستدامة ومنها:

- تنشيط النمو وتغيير نوعيته.
-معالجة مشكلات الفقر، وسد حاجات الإنسان، والتعامل بحكمة مع ظاهرة النمو السكاني.
- صون وتنمية قاعدة الموارد.
- إعادة توجيه التكنولوجيا، وإدارة المخاطر، ودمج البيئة، و الاقتصاد في صنع القرار

وفي ريودي جانيرو أصبحت التنمية المستدامة تركِّز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية وهي :التحكُّم بالتعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع، والتمدن.

يمثل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إنجازا لا نظير له في رسم أهداف للمجتمع الدولي. وهو يشكل تحولا نمطيا نحو رؤية شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة الشاملة للجميع، تنطبق على جميع الناس في جميع البلدان وهي ترتكز بشكل صريح على حقوق الإنسان. ولكفالة أن تتبع هذه الرؤية

إجراءاتٌ عملية، يجب بذل المزيد من الجهود لإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية، بوضع خطوط أساس لقياس الأداء وبناء قدرات إحصائية فعالة.

وتضطلع الأمم المتحدة بجهود شاملة ترمي إلى دعم الجهات الفاعلة الوطنية في تنفيذ هذا الالتزام عن طريق دعم القوانين والسياسات والبرامج والتصديق على المعاهدات الدولية. وتشمل هذه الجهود اتخاذ تدابير للقضاء على الفقر ومكافحة التمييز وضمان المساواة للجميع.

وقد شكلت كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2016، الذي هو بمثابة المنبر الرئيسي لمتابعة خطة عام 2030 واستعراضها. وفي إشارة واضحة إلى الالتزام بالطابع العالمي للخطة، تعكف البلدان من جميع المناطق ومختلف مستويات التنمية على تحديد الأولويات والنهج الوطنية من أجل إدراج أهداف التنمية المستدامة في خططها واستراتيجياتها الإنمائية. وقد تطوع ما يقرب من ثلث أعضاء المنظمة بتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030. وفيما يلي التحديات التي تواجهها البلدان، وهي تختلف اختلافا كبيرا بحسب المناطق وعوامل أخرى:

- استمرار الفقر وعدم المساواة؛
- الهشاشة الاقتصادية؛
- البطالة، وخاصة في أوساط الشباب؛
- أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة؛
- استخدام الموارد الطبيعية على نحو غير مستدام؛
- آثار النزاعات الدائرة والآثار المستمرة في حالات ما بعد انتهاء النزاعات؛
- قابلية التضرر من الكوارث والآثار الناجمة عن الكوارث التي وقعت مؤخرا؛
- تغير المناخ؛
- الافتقار إلى الموارد؛
- أوجه القصور المؤسسية: الخلل في مجالات سيادة القانون والتهرب الضريبي والفساد؛
- ضيق الحيز المتاح للمجتمع المدني.

الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة

من أجل التصدي لهذه التحديات، يتوقف النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الإجراءات الوطنية وعلى إقامة شراكات متعددة الأطراف مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز التعاون بين الكيانات الوطنية والمحلية، والتشجيع على الشمولية في عمليات صنع القرار. وتتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة جديدة لإظهار الالتزام بخدمة الناس وبناء الثقة في القيادة السياسية. وثمة حاجة إلى مساهمات فردية رئيسية من الخبراء والعلماء على وجه الخصوص. ويكتسي العلم أهمية بالغة لفهم وتحديد

أوجه التآزر والمفاضلة بين أهداف التنمية المستدامة، وقد بدأ فريق مستقل من العلماء العمل على إعداد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لتقديمه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩. وتلتمس الأمم المتحدة أيضا آراء الخبراء بشأن النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من طابعها الشامل.

ويشق التعاون على تحقيق خطة عام 2030 طريقه على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويشكل منتدى الشراكة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي منبرا بالغ الأهمية للاطلاع على وجهات نظر جميع الشركاء ومساهماتهم، بينما تتناول الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتُمدت في الموئل الثالث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الطريقة التي تُخطط بها المدن وتُمول وتُحكم وتُدار. وقد جمع مؤتمر المحيطات لعام 2017 الناس لصياغة حلول ملموسة بشأن مجالات من قبيل التلوث البحري وتغير المناخ وتحمض المحيطات وإدارة المحيطات. وإضافة إلى ذلك، سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة تعبيرا دارجا في العقدين الأخيرين، مع أنّه وفي كثير من الأحيان، تمّ تقزيم هذا المفهوم ليعبّر عن البعد البيئي والمناخي. لكن في الحقيقة فهو يشمل أكثر من ذلك كثيرا، فهو مفهوم يتطلّب السعي الحثيث لتحقيق العدالة انطلاقا من استخدام المصادر بشكل حكيم ورشيد ومراعاة الأجيال القادمة.

إنّ التنمية المستدامة أصبحت موضوعا عالميا لوصف خليط من الفرص البيئية والحكمة البشرية؛ حيث أكّدت "قمة الأرض" المنعقدة بجوهانسبورغ أنّ التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أسس هي الرّكيزة الاقتصادية والرّكيزة الاجتماعية والرّكيزة البيئية، كما اهتمّت بالتّنوع الثّقافي كأحد مكوّناتها ولابّد من الرّبط بين المفاهيم السابقة بشكل تكاملي لا انفصالي، والنظر إليها على أنّها دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، وفي النهاية منطقة التقاطع التي تلتقي عند المركز تمثّل رفاهية الإنسان. فكلّما اقتربت هذه الدوائر من بعضها البعض– شريطة أن تكون مكمّلة لبعضها– ازدادت منطقة التقاطع

أ–البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

هذا البعد للتنمية المستدامة يعني القدرة على إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمرّ مع المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكليّة، ودون التأثير في الجانب الاجتماعي والبيئي.

ب– البعد البيئي للتنمية المستدامة

أمّا البعد البيئي فيعني المحافظة على الموارد الطبيعية دون أن يؤدّي استغلال المتاح منها إلى الاستنزاف المستمر للموارد المتجدّدة وغير المتجدّدة منها.

ج-البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

أمّا البعد الاجتماعي فيركّز على العدالة والمساواة في توزيع الثروات والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمشاركة السياسية وغيرها؛ بما يؤدّي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومستوى معيشي أفضل.

إنّ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة تفرض نوعا من الاختلاف بحسب زاوية الدراسة وطبيعة التحليل؛ فمن وجهة النظر الاقتصادية يتمّ التركيز على الجانب الاقتصادي أمّا من وجهة النظر البيئية فيتمّ الاهتمام بالبيئة، ومن وجهة النظر الاجتماعية يتمّ التركيز على البعد الاجتماعي . والقضية هنا أنّ تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة، لكنّها ليست كذلك في الواقع الممارس.

التنمية المستدامة كمفهوم تعني أن يكون لنا التزام أخلاقي تجاه الأجيال التي ستخلفنا أي يجب استخدام الموارد على نحو لا يتسبّب في ديون ايكولوجية عن طريق استغلال ما يوجد في الأرض بإفراط. فكلّ الديون المؤجّلة ترهن الاستدامة- سواء أكانت ديون اجتماعية أو ايكولوجية- لأنّ هذه الديون هي اقتراض من المستقبل تسرق من الأجيال المقبلة خياراتها المشروعة .

إذن فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل ، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها ، مثل التنمية الاقتصادية ، أو التنميةالاجتماعية،أو الثقافية ، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة ، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها ، فهي تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية. وتتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة:

أ العنصر الاقتصادي :ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة مع التركيز على القطاعات الرائدة التي تنتج وفرات الحجم وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية .

ب- العنصر الاجتماعي ، ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر ، وإلى النهوض برفاهية الناس ، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، والوفاء بالحد الأدنى من معايير

الأمن ، واحترام حقوق الإنسان . كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في ع صن القرار.

ج- العنصر البيئي :ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها. وقد اعتنقت العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء مفهوم التنمية المستدامة ، وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن ، إذ أنه كان سابقاً يركز على البعد البيئي وأصبح حاليا يركز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشتمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية. وقد ركزت التعاريف الحديثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة إ قتصادية وبيئية وإجتماعية . وهذه الركائز تبرز الحاجة إلى أن تؤخذ بالحسبان ليس الناحية البيئية للاستدامة ، أو حتى النواحي البيئية والاقتصادية لها ، بل أيضا نواحيها الاجتماعية . والتفكير بشأن الاستدامة الاجتماعية ليس متقدما بعد مثل التفكير بالركيزتين الأخيرتين .

انّ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إتباع سياسات عميقة الأثر وإجراء إصلاحات مؤسسية وإنخراط جميع القطاعات فيها على مستويا كافة ،ومسؤولية التنمية المستدامة ليست من مسئولية الحكومة أو قطاع واحد أو قطاعين من قطاعات المجتمع فحسب. وخلاصة القول فالتنمية المستدامة عملية تراكمية تتأسس على ما هو قائم ، وتحقيقها هو بمثابة عملية بقدر ما هو هدف محدد وهي ليست نشاطا من الأنشطة التي يترك أمر تحقيقها للمدى الطويل بل هي كناية عن مجموعة من الأعمال الطويلة والمتوسطة والطويلة الأجل والأنشطة والممارسات التي تهدف إلى معالجة دواعي القلق الملحة وفي نفس الوقت التطرق للمسائل الطويلة الأجل.

الفرع الرابع : ما هي العلاقة بين الحق في التنمية والتنمية المستدامة؟

تُعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ويشير كل من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المبدأ 3وإعلان وبرنامج عمل فيينا (الفقرة 11)إلى ضرورة إعمال الحق في التنمية من أجل التلبية المنصفة للاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

وتم تعزيز هذا التوافق في إعلان " ريو دي جانيرو" بخصوص البيئة والتنمية، وإعلان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في " القاهرة "، وإعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في " كوبنهاجن ، .(20) "ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد في "بيكين "ونتيجة لهذا الاتفاق لم يعد يوجد هناك تحيز لتقرير مجموعة من الحقوق على حساب المجموعة الأخرى، وإنما

أصبح الآن العمل المطلوب هو إعمال هذه الحقوق جميعا، وأي انتهاك لواحدة منها يعتبر انتهاكا لجميع الحقوق، وهكذا فقد انتقل المجتمع الدولي إلى دراسة مسألة إعمال هذه الحقوق كجزء من الحق في التنمية، وأصبح تأمين إعمال الحق في التنمية يشكل جانبا كبيرا من اهتمامات الدول والحكومات، نظرا لكون إعماله يحمل في طيا ته إعمال العديد من حقوق الإنسان

وكان التحدي الأساسي هو كيفية التوليف بين التنمية المستدامة بالتنمية البشرية كي يصبح للمفهومين معا معنى معقول لأعمال القرن 21 ، يجعل هذه المهمة اسهل من خلال تركيزه على الاستخدام للموارد الطبيعية والتنمية البشرية، ومع ذلك كله فان تحقيق الدمج بين الاثنين سهلا وغالبا ما كانت تتم يئة خطط العمل البيئي واستراتيجيات الحماية . ثم جاءت التنمية البشرية المستدامة التي تظهر من النظرة الأولى كأ ا افضل غير أن التدقيق فيها يستدعي السؤال عن الفرق بينها وبين التنمية البشرية ،ذلك أن التنمية البشرية المستدامة يجب أن تكون شيئا مختلفا وان تعني اكثر من مجرد التنمية المستدامة مضافا إليها التنمية البشرية.

نستخلص أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة يطرح طرحا جديدا في النظر إلى التنمية، وهو منهج يتجاوز المناهج السابقة محدودة الأفق ،كالمنهج الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) والمنهج الاجتماعي (التنمية الاجتماعية) ومنهج الاستثمار البشري (تنمية الموارد البشرية أو تنمية راس المال البشري)،بوجه خاص فان المنهج الجديد المتضمن في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، يحرر الفكر التنموي من أسر 'الاقتصادوية' وما ترتبط به من قيود كثيرة مثل اعتبار التنظيم ا تمعي من المعطيات أو الثوابت ومثل النظر إلى الطبيعة على انها هبة أو سلعة حرة لا ثمن لها ، لذا يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. حيث هناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة.

إن الأزمات العالمية المتعلقة، على سبيل المثال، بتغير المناخ والنظم المالية والصراع والهجرة، قد لفتت الانتباه على نحو متزايد إلى الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية والسلم والأمن وسلامة البيئة وكوكب الأرض. ومن الواضح عدم إمكانية مواصلة السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون تدابير كافية لتعزيز تحقيق تنمية شاملة وعادلة وتشاركية وسليمة بيئياً. وفي واقع الأمر، يؤدي عدم المساواة والفساد وسوء إدارة الموارد العامة والتوجيه الخاطئ لأولويات السياسة العامة إلى تأجيج الاضطرابات الأهلية وتهديد التنمية والاستدامة وإعمال جميع حقوق الإنسان للجميع.

ويبيّن الحق في التنمية رؤيةً للتنمية التحويلية تقوم على مبادئ القانون الدولي وترتكز إلى التضامن الدولي والمشاركة المتساوية لجميع أصحاب المصلحة والتوزيع العادل للدخل والموارد، من أجل تحقيق تنمية مستدامة حقاً محورها الإنسان.

وساعدت هذه الرؤية للتنمية في تشكيل خطة التنمية المستدامة سنة 2030 التي يُعترف فيها صراحة بأهمية الحق في التنمية. وتشير الخطة إلى أنها استرشدت بجملة صكوك منها إعلان الحق في التنمية (الفقرة 10) وتسلم باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، كشرط أساسي لتحقيق السلم والأمن، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة (الفقرة35.)

المحور الثاني: التنمية من منظور حقوق الإنسان

خلال عشرية العقد الماضي (عقد التسعينات)، برز على المسرح الاقتصاد ي والاجتماعي، فكر نال الكثير من الدراسات والتحليل، يدور حول موضوع جديد في ظاهره قديم في مضمونه، إذ بعد عقود كثيرة سيطر فيها مصطلح التنمية والنمو في أدبيات الفكر الاقتصادي وفي برامج التطوير والنهوض الاقتصاديين لمختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، برز سياق جديد في التفكير ابتعد عن سياق الفكر الاقتصادي التقليدي واتجه صوب فكر يتمحور حول الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها في نفس الوقت ،وحضي هذا الفكر بالأولوية والا هتمام، وطغى على كل الأفكار التي كانت سابقة له، وبدا العالم متحدا حول هذا السياق الفكري ، حيث يضع البشر في مقدمة القاطرة لا في آخرها . فكر يقوم على خدمة الإنسان ورفاهيته وسعادته وتطوره، وكل ما يتص ل بما يخدم إنسانيته . فكر يضع كل شيء في خدمة الإنسان هذا ال كائن الذي كرمه الله وخلق له هذا الكون ليكون أداة في خدمته وسخر له الكثير من المخلوقات لتكون هي كذلك . فكر يعيد الاعتبار للإنسان الذي أهملت ه البرامج التنموية السابقة في غمرة قيامها لمختلف دول العالم منذ الثورة الصناعية إلي اليوم، وحيث استخدام الإنسان وفي غالب الأحيان وقودا لها، دون أن ينعم بالكثير من عوائده ا الإيجابية ودون أن يحض بالمكانة التي يجب أن يلقاها

تجاوزت التنمية بمفهومها الحديث مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية لتأخذ منحى آخر يعرف باسم التنمية البشرية، أي ربط العلاقة بين البشر والتنمية، ليس فقط باعتبار البشر عنصرا من عناصر التنمية بل أيضا باعتباره غاية التنمية ويكون الهدف هو تحسين نوعية حياة الإنسان وضمان توزيع أفضل للدخل، مع رفع مستواه العلمي والصحي، وهو ما يهدف إليه تقرير التنمية البشرية حيث يؤكد التقرير على الربط الجدلي بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بحيث يكون النمو وسيلة والتنمية غاية، أي أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية وعلى ذلك تكون التنمية البشرية هي تنمية الناس بالناس وللناس، وهذا ما سعت لتحقيقه الكثير من الدول في العالم للوصول إلى التنمية.

المطلب الاول : التنمية الانسانية

شهد عقد الثمانينات تطورات هامة ميزتها الأزمات الاقتصادية و فشل برامج الإصلاحات الاقتصادية في إحداث التنمية المرجوة ، فشهدت الأبعاد الاجتماعية و الإنسانية تراجعا تحت وطأة الضائقة الاقتصادية و تراجع المد الاشتراكي حاملا معه قيم التنمية المستقلة الرافضة للانصياع للنظام الرأسمالي و مبادئ إشباع الحاجات الأساسية و العدالة الاجتماعية نتيجة غرق الدول في فخ المديونية، حيث وجدت الدول نفسها تدفع في خدمات ديونها ما يتجاوز بأضعاف المرات حجم ديونها الأصلي ، فحلت سياسات الاستقرار الاقتصادي و التكيف الهيكلي محل نموذج الحاجات الأساسية ، وعليه أصبح ينظر إلى الخسائر لاجتماعية كناتج عادي مؤقت قصير الأجل سوف يزول عندما يبدأ يجني ثمار التحسن طويل المدى، و هذه الخسائر المتمثلة في زيادة المديونية ، البطالة ، الفقر المدقع ...إلخ، أدت إلى ثورة على الأوضاع الاجتماعية . لقد عد عقد الثمانينات العقد الضائع بالنسبة للفقراء، لكنه أيضا كان عقد التعبئة الكبيرة للناس بحثا عن الحرية للمشاركة في الأحداث و العمليات التي تشكل حياتهم ، و هذه الحركات قد أدت في شتى في أنحاء العالم إلى انتشار قيم الديمقراطية التعددية و البحث عن رؤية ملائمة للمجتمع تجعل الناس هم المحور وتعمل على تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل الناس و كل الأفراد والبحث عن رؤية يمكن عن طريقها ترقية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

هذا بالإضافة إلى تطورات أسهم فيها اقتصاديون وأكاديميون ينتمون في أصولهم واهتماماتهم بدرجات متفاوتة إلى العالم الثالث، منهم "أمارتيا سن الذي ركز في العديد من اهتماماته الفكرية على تطوير المفهوم الاقتصادي للعلاقة بين السلع المنتجة والإنسان، و انتقد ثلاثة مفاهيم تقليدية للتنمية : –

–التوسع في إنتاج البضائع و الخدمات ؛

–الازدياد في المنافع ؛

–تلبية الحاجات الأساسية.

أولا: تعريف التنمية الانسانية

وطرح في مقابل ذلك مفهوم الاستحقاقات والقدرات ، فالتنمية حسب "سن "ينبغي أن تعنى بما يستطيع الناس أن يفعلوه أو يمتنعوا عن فعله، و بعبارات "كارل ماركس "، أن يتم استبدال سيطرة الظروف والحظوظ على الإنسان بسيطرة الإنسان عل الظروف و الحظوظ، و لقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه النتائج غداة إصداره تقرير الأول حول التنمية الإنسانية .

إذن لقد ارتبط تطور العلاقة بين الإنسان و التنمية وصولا إلى التنمية الإنسانية بتطور النظرة إلى التنمية و مضمونها ، بدء ا بنظريات النمو الاقتصادي التي جعلت الإنسان وسيلة لتعظيم الدخل، ثم التركيز على الرفاه الاجتماعي و تأمين الحاجات الأساسية و مبادئ العدالة الاجتماعية التي اهتمت بتوزيع العوائد المادية ، وفكرة تنمية الموارد البشرية التي عنيت بالإنسان من حيث تعليمه و تدريبه، لكن ليس التعليم أو الصحة من أجل الإنسان في ذاته، بل كونه أحد عناصر الإنتاج أي الاستثمار في

الإنسان ، ثم ومع بداية التسعينات، حملت هيئة الأمم المتحدة على عاتقها مهمة إعادة محورية الإنسان كصانع للتنمية، وهدف لها. وبدافع الإنصاف ، فإن فكرة إصدار تقرير عن التنمية الإنسانية يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد نشأت في المنطقة العربية أثناء المائدة المستديرة التي عقدت بالتعاون مع البرنامج بين الشمال و الجنوب في عمان بالأردن سنة 1988ناشد فيها المشاركون البرنامج أن يشرف على وضع تقارير عن أحوال الناس ، وهو ما جرى فعلا بدءا من 1990.

لقد درج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير تعريفه للتنمية الإنسانية والتوسيع في مجالات اهتمامها، فعرف أول تقرير له سنة 1990) (التنمية الإنسانية بأنها "عملية تمكين الناس من أن يكون لهم خيارات أوسع "، و تنشأ عملية التمكين هذه عن طريق توسيع القدرات الإنسانية و الطريقة التي يعمل بها الناس ، أي ما يفعلونه وما يمكن أن يفعلوه أو يكونوه .

عملية توسيع الخيارات أمام البشر" هذه الأخيرة بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي، بحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، لذا فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان، في جميع ميادين سعي الإنسان . والتنمية البشرية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها وتمثل التنمية البشرية وفق هذا التعريف مفهوما بسيطا، ولكنه ينطوي على دلالات بعيدة الأثر.

ومبدئيا ، هناك ثلاث خيارات أساسية ، هي :أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من الأمراض، أن يكتسبوا المعرفة ، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة . ثم تتسع إلى خيارات أخرى يعد ذلك لتشمل الحريات السياسية و الإقصادية و الاجتماعية ، و توفير فرص الخلق و الإبداع ، و الاحترام الذاتي الشخصي ، و التمتع بحقوق الإنسان المكفولة . إن الخيارات بهذا المعنى تشير إلى مفهوم أسبق ألا و هو الاستحقاقات التي جاء بها الهندي "أمارتيا سن"، كما مر معنا، وهي تعني حق الإنسان الأصيل –لمجرد إنسانيته –في العيش الكريم ماديا و معنويا جسديا، نفسيا، وروحيا، ومن هذا المنطلق فإن :

– التنمية الإنسانية ترفض أي شكل من أشكال التمييز ضد الناس أيا كان معيار هذا التمييز (نوع ، أصل ، معتقد ...إلخ) .

الرفاه الإنساني في التنمية الإنسانية لا يقتصر –كما نلاحظ في التجارب التنموية السابقة –على الجانب المادي فقط ، و إنما يتسع للجوانب المعنوية أيضا في الحياة الإنسانية الكريمة كاكتساب المعرفة ، الكرامة الإنسانية ، تحقيق الذات ، و المشاركة الفعالة في شؤون المجتمع، و على هذا ، أصبح الدخل أحد الخيارات الهامة إلى جانب خيارات أساسية أخرى .بعد أن كان ينظر إليه كغاية في ذاته فاعتبر وسيلة يسير جنبا إلى جنب مع وسائل أخرى ، تعمل من أجل تحسين جودة حياة الناس ، وهذا يعني أن

الأمم المتحدة قد أحدثت نقلة نوعية في مفهوم التنمية من تركيزه على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية إلى اعتبار النمو الاقتصادي مجرد مدخل من مداخل تعظيم جودة حياة الناس .

لقد وسع منظور الأمم المتحدة للتنمية من مفاهيم التنمية السابقة ، حتى تلك التي تركز على الإنسان ، فتنمية الموارد البشرية تركز على رأس المال البشري فقط في حين تنظر للإنسان كمدخل في عملية التنمية و ليس كمنتفع منها، و نهج الحاجات الأساسية يسعى لإشباع حاجات الناس لا خياراتهم ، كذلك ينظر نهج رفاه الإنسان إلى الناس كمنتفعين مهملا إياهم كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم.

إن التنمية الإنسانية تشمل كل جوانب السابقة ، وتتعداها إلى قضايا أخرى لم تلتفت إليها الأولى ، بينما قام البرنامج باكتشافها في خضم سعيه إلى تطوير مفهوم التنمية الإنسانية و التعرف على مختلف المواضيع المرتبطة به و التي تسهم في تحسين أحوال الناس ، و هذا من خلال التقارير التي دأب على إصدارها منذ 1990.

إن مفهوم التنمية البشرية برز بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادي مقتصرة على شكل رأس المال واستثماراته ، وبعد أن كان الاهتمام مركزاً على الإنسان كمورد اقتصادي فقط ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره ، ومن ذلك اتسع الحديث عن تحسين الأحوال الصحية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الإنتاج ، حيث كثيراً ما يلاحظ أن الحديث عن الموارد البشرية إنما يعد مرادفاً للحديث عن القوى العاملة ومقتصراً فقط عليها ، وهو خليط ناجم عن تلك النظرة (1)الاقتصادية للإنسان من حيث كونه قوة منتجة اقتصادية فقط ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره ، دون النظر إلى ما يحتاجه الإنسان كونه كيان لا ينبغي إن يعامل كآلة تحتاج إلى تشغيل وإطفاء فقط للإنتاج ، وإنما مراعاة كون الإنسان له حقوق يجب أن تلبى للوصول إلى تطوير الشخصية الإنسانية والحفاظ على كرامتها . في المقابل عندما نتحدث عن التنمية البشري ة فإننا نقصد ا الإنسان الذي هو راس المال الحقيقي ، الإنسان الهدف والغاية في نفس الوقت، في إطار إشباع حاجاته المادية وغير المادية . فالتنمية البشرية تعت سنلإبر ا ان إذا مصدر الغني الحقيقي، كما أن التنمية البشرية تستهدف خلق بنية تقدم للشعوب، إمكانية العيش الطويل وبصحة جيدة، فالعائدات المادية والغني ليس إلا وسائل ،لان الغاية الرئيسية هو الإنسان ، صحته، تعلمه، وغذائه، ا عد عن الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبحث عن الوسائل الناجعة لتحيق إنسانيته عبر الإبداع والإنتاج والاحترام المتبادل بينه وبين باقي الشعوب وضمان حقوقه الإنسانية االأساسية، إذا 2تتبلور هذه التنمية الإنسانية عبر شكلين- : أ دعم الإمكانيات الشخصية على الأصعدة الصحية والغذائية والتعليمية .ب-دعم قدرات الإنسان الإنتاجية والثقافية بما يساهم كفايته واستقلاله.

ثانيا: الأركان الثلاثة للتنمية الإنسانية

أصبح الاهتمام منصبا على نسج التنمية حول الناس وليس نسج الناس حول التنمية وبهذا تحددت **الأركان الثلاثة للتنمية الإنسانية :**

– **تنمية الناس** :بالاستثمار في قدرات الأفراد ، سواء التعليم ، الصحة ، التغذية أو تحسين المستوى الاجتماعي كي يتسنى لهم أداء دورهم الكامل في الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية .

–**بواسطة الناس** :أي يشترك الناس في الجهد التنموي و التخطيط و التنفيذ من خلال الهياكل الملائمة لاتخاذ القرارات ، ويتطلب هذا فرصا كافية لنمو الدخل و العمالة لتحقيق الاستفادة من القدرات و إتاحة الفرصة للتعبير الكامل عن قدرة البشر على الابتكار من أجل الناس :فهم المستهدفون بالتنمية ، وهي لا تكون حقيقية إلا إذا أشبعت احتياجات كل فرد وأتاحت الفرص للجميع ، مما يتطلب توزيع ناتج النمو الاقتصادي توزيعا عادلا يعم الجميع ، و يضمن اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية من الناحية الاجتماعية . هذه الأركان الثلاثة تعكس انصهار المفاهيم السابقة للتنمية في التنمية الإنسانية، فأصبحت تعبر بذلك عن **محورية الإنسان كوسيلة (بالناس)وموضوع (تنمية الناس)،**

–وغاية (من أجل الناس).

والاستدامة تعني تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون الحد من إمكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل حسب تعريف الهيئة العالمية للبيئة 1987. وبدمج مفهوم التنمية الإنسانية مع عنصر الاستدامة نصل إلى التنمية الإنسانية المستدامة كعملية توسيع خيارات الناس و قدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة ، لقد أكدت الدراسات على وجود علاقة خاصة قائمة ما بين الاستدامة البيئية و المستوى الصحي و القضاء على الفقر و العوز.

إن الغاية النهائية للتنمية الإنسانية بوصفها عملية توسيع الخيارات أمام الناس هي التحرر الإنساني عن طريق القضاء على انعدام الحريات الذي يقيد خيارات الناس ويلجم ممارساتهم لأعمالهم. وبهذا المعنى تعبر التنمية عن عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس باستبعاد المصادر التي تهدر الحرية كالفقر والحرمان الاجتماعي وإهمال الخدمات العامة وغياب التسامح وتفشي استبداد الدولة من أجل أن "تتاح للناس الفرصة البسيطة لحياة محترمة وأن يؤمن لهم السكن المناسب والطعام الذي يأكلونه ، وأن تتاح لهم القدرة للعناية بأطفالهم وأن يحيوا حياة كريمة وأن يحصلوا على العناية الصحية اللائقة وأن يسمح لهم بفرص العمل المأجور "والمشاركة في المجتمع والتمتع باحترام الذات.

تعبر التنمية الإنسانية عن نقلة نوعية وسعت من المفاهيم السابقة للتنمية، وحتى تلك التي تركز على الإنسان، فتنمية الموارد البشرية تنظر للإنسان كمدخل في عملية التنمية وليس غاية لها أو منتفع منها، ونهج الحاجات الأساسية يسعى لإشباع حاجات الناس لا خياراتهم، ونهج رفاه الإنسان ينظر إلى

الناس كمنتفعين مهملا إياهم كمشاركين فعالين في مختلف الخيارات التي تشكل حياتهم، في حين ركزت التنمية الإنسانية على جميع هذه العناصر وتعدتها إلى جوانب أخرى.

-تعني التنمية الإنسانية تنمية الناس بواسطتهم ومن أجلهم بتمكينهم من توسيع خياراتهم وقدراتهم وطرق عملهم ، وتشمل هذه الخيارات المعرفة والصحة والمستوى المعيشي اللائق وتتوسع لتشمل خيارات إضافية كالحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتوفير فرص الإبداع والاحترام الذاتي الشخصي ، والتمتع بحقوق الإنسان المكفولة.

- تقوم التنمية الإنسانية على أسس الإنصاف والمساواة والاستدامة والتمكين والإنتاجية، وتسعى إلى التحقيق التحرر الإنساني بالقضاء على العقبات التي تقيد خيارات الأفراد كالتمييز والفقر والخوف.

ثالثا: أهداف التنمية الانسانية

الهدف الأساسي للتنمية البشرية هو تحسين وتطوير رفاهية الإنسان وفتح مجالات أرحب وأوسع لحيات مطمئنة سعيدة، فالإنسان في التنمية البشرية هو الهدف والجوهر والوسيلة ويمكن تلخيص غايات التنمية البشرية في مايلي:

-بناء إنسان قادر على مواجهة الحياة والتغيرات التي تحدث حوله بشكل إيجابي وفعال .

-مساعدة الفرد على التفكير بشكل إيجابي وخلاق، وتغيير نظرته من نظره سطحيه إلى نظرة أكثر عمقا وبشكل مختلف للحياة من حوله.

-تعليم الفرد على إتقان مهارات الاتصال الفعال وذلك من اجل إثراء تواصل الفرد بالمجتمع بشكل أخلاقي ومؤثر يعبر فيه الفرد عن نفسه مع الجميع .

-مساعدة الفرد على تطوير أدائه وقدراته وذلك من أجل إيجاد الوظيفة المناسبة .

-تعليم الإنسان قيمة وأهمية الوقت، وتدريبه على مهارات وفنون إدارته، وتعليمة كيفيه استغلال طاقاته ومواهبه ووضع أهداف لحياته، وتعليمه كيفية التعامل مع المشكلات التي تواجهه بشكل إيجابي وفعال.

القياس الدولي للتنمية البشرية: يستخدم لقياس التنمية البشرية دوليا متوسط يعرف بـ" :دليل التنمية البشرية" وهو متوسط يبنى على ثلاث مؤشرات قابلة للمقارنة بين الدول المختلفة وهي :

-العمر المتوقع عند الميلاد أي المتوسط الافتراضي لعمر الفرد في الدولة وهو مؤشر يعكس مستوى أوضاع الصحة والتغذية .

-معدل القراءة والكتابة والتعليم والثقافة بين البالغين وهو يعبر عن مستوى المعرفة في الدولة .

-متوسط نصيب الفرد المالي (الحقيقي) من الدخل المحلي وهو مؤشر لمستوى معيشة ورفاهية الفرد في المجتمع وحصوله على الموارد اللازمة لحياته.

رابعا : مقومات التنمية الإنسانية : وذلك من خلال :

1- **التمكين من حقوق الإنسان،** فهي بهذا المعنى: " عملية وحركية تمكّينية للحقوق والحاجات الإنسانية

2-**وجود ديمقراطية ضامنة لحقوق الإنسان**، فقد قام تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2002 ، بتبني ركيزة المشاركة من خلال الحكم الديمقراطي، والذي يعني أكثر من الحصول على الحقوق السياسية والمدنية، بل يعني تعزيز مؤسسات تتيح المشاركة ،المساءلة العامة ومجتمع مدني فاعل ونشط ونظام قضائي ممارس . وبالتالي فالتنمية تتم بواسطة الناس، حيث يقع عليهم ضرورة المشاركة في جميع القرارات المؤثّرة في حياتهم، فهي ترتكز على مفهوم التمكين التام لجميع الناس ، ما يعني ممارسة خياراتهم النابعة من إرادتهم الحرة، وذلك باعتماد أسلوب الديمقراطية السياسية من خلال التأثير على القرارات المتعلقة بحياتهم، وتبني سياسة اقتصاد حر من أجل التخلص من قيود الرقابة والتنظيم المفروض عليهم من قبل الدولة ، كأساس لتحقيق الوصول المتساوي لفرص السوق .

3-**توسيع آفاق الفرص والخيارات الإنسانية** وذلك بتمكين الإنسان من قدراته الإنسانية حسب منطق العدالة و مبادئ المساواة.

خامسا: مؤشرات قياس التنمية الإنسانية : لقد تطورت المقاييس التي اعتمدت في مجال التنمية الإنسانية مع تطور المفهوم، فقد اقترحت منظمة العمل الدولية عام 1976 مقياسا للتنمية الإنسانية، وهو مقياس الحاجات الأساسية الذي استخدم لقياس كفاءة عملية التنمية، إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد نجح عام 1990 في ابتكار مقياس جديد عرف بدليل التنمية البشرية هذا وعرف Human Development Index HDIالتقرير التنمية الإنسانية على" انها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها ممن خلال توسيع خيارات أمام الناس وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية و الدخل ...الخ .

وقد أشار هذا التقرير بأن الخيارات الإنسانية من حيث المبدأ يمكن أن تكون بلا نهاية و تتغير مع الوقت، إلا أن هناك 03 خيارات أساسية وجوهرية:

* أن يحيا الإنسان حياة مديدة و صحية.
* أن يكتسب المعرفة .
*- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي

وانطلاقا من هذا الطرح شملت التنمية الدليل المركب للتنمية الإنسانية، وهو أول مقياس منذ 1990 ،يتكون من ثلاث أبعاد وأربعة مؤشرات،تقيس معدل انجازات الدول في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: *الحياة المديدة والصحية (طول العمر): تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة (الحد الأدنى 25 سنة، والحد الأقصى 85 سنة.

*معدل لمعرفة الكتابة والقراءة 0% ،وأعلى معدل 100 ، %ومتوسط سنوات الدراسة 15 عاما .

*الدخل (المستوى المعيشي اللائق): يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد في معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

المطلب الثاني : التنمية الانسانية المستدامة

لقد برز مفهوم التنمية البشرية المستدامة بوصفه تركيبة مشكلة من استراتيجية التنمية البشرية كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الانمائي للامم المتحدة ومفهوم التنمية المستدامة الذي تم تبنيه من قبل مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة منذ عام 1992 ونستدل على خلاصة هذه التركيبة الناشئة في التعريف الشامل للتنمية البشرية المستدامة والذي ورد في برنامج الامم المتحدة الانمائي ((التنمية البشرية عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة امام الناس. ومن حيث المبدأ، فأن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. اما من حيث التطبيق، فقد تبين انه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الاساسية في ثلاثة : هي ان يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وان يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الاساسية مكفولة، فأن الكثير من الفرص الاخرى سيظل بعيد المنال .. بيد ان التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد. فهناك خيارات اضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تستمد من الخبرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى فرص اللق والابداع، واستمتاع الاشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الانسان.

ومع نضوج مفهوم التنمية البشرية بدا البرنامج الانمائي يطرح مفاهيم مكملة مفهومه الاساس ومنها مفهوم التنمية المستدامة التي وصفت من قبله انها تنمية موالية للناس وموالية للطبيعة، وهي تعطي اولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة وللتعامل الاجتماعي ولاعادة توليد البيئة وهي توازن بين الاعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متوائمة، وما لدى الطبية من قدرات هائلة.

وان مضمونه التنمية البشرية المستدامة يستند الى فكرة ضمان فرص العمل للاجيال المقبلة أي بمعنى الانصاف في التوزيع او تقاسم الفرص الانمائية بين الاجيال الحاضرة والاجيال المقبلة فهي تنمية لا تولد فقد نمواً اقتصادياً ولكنها تهتم بالتوزيع ايضاً وهي ايضاً قد اضافت الى ابعاد مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة بعداً آخر هو راس المال الاجتماعي الذي يتلخص بانه استعداد الناس للالتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من اجل الاجيال الحالية او المقبلة.

لقد تعرفنا على التنمية البشرية بانها عملية توسيع لخيارات الناس ويتحقق هذا التوسع بزيادة القدرات البشرية وطرائق العمل البشرية والقدرات الاساسية للتنمية البشرية على ميع مستويات التنمية كما يراه الخبير في حقوق الانسان "باسل يوسف" والتي بدونها ستظل خيارات كثيرة غير متاحة وهي:

1. ان يعيش الناس حياة طويلة وصحية.
2. ان يكونوا مزودين بالمعرفة.
3. ان يكونوا بامكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وفي قرار صدر عام 1999 عن لجنة حقوق الانسان في دراستها الخامسة والخمسين حيث جاء في الفقرة العاملة الثالثة من القرار بان اللجنة تكرر ان:[11]

1. جوهر الحق في التنمية هو المبدأ القائل بان الانسان وهو المقصود الرئيس بالتنمية وبان الحق في الحياة يعني فيما يعنيه توافر الكرامة الانسانية والضروريات الدنيا للحياة.
2. انتشار الفقر المدفع على نطاق واسع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الانسان ويضعف الديمقراطية والمشاركة الشعبية.
3. استتباب السلام والاستقرار يقضي بالعمل والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي من اجل اتاحة افضل للمجتمع في جو من الحرية افسح يتمثل عنصرها الحاسم في القضاء على الفقر.

وتعد مؤشرات التنمية المستدامة بمثابة انعكاس لواقع حقوق الانسان والتنمية وكلما تطورت هذه المؤشرات هي دلالة على مفهوم البعد البشري في التنمية والذي يستند الى ثلاثة مؤشرات هي:

1. طول العمر مقاساً بالعمر المتوقع عند الولادة.
2. التحصيل العلمي مقاساً بمؤشرات فرعية هي:

أ. نسبة البالغين الذين يقرءون ويكتبون

ب. معدل التسرب الإجمالي لمراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية.

3. مستوى معيشة مقاساً بنصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي.

ويتم قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات الثلاث التي تمثل الدليل العام للتنمية البشرية بموجب صيغ معينة، حيث يؤخذ المتوسط الحسابي لقيم هذه المؤشرات للتعبير عن مستوى التنمية البشرية وللمقارنات الدولية ايضاً.

وانطلاقاً من هذه التصورات وتأسيساً على ان حق تلبية الحاجات الاساسية للفرد هو حجر الزاوية في انسانية مفاهيم التنمية فان تخفيف معاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة لا يتم الا من خلال اعادة توزيع الدخل. وزيادة الدخل مرهون بالنمو الاقتصادي وتحقيق معدلات تنموية اعلى ويقع ذلك على عاتق مشاركة الانسان النشطة فهو هدف التنمية ووسيلتها ويتحمل افراد المجتمع مسؤولية التنمية اخذين بنظر الاعتبار الاحترام التام لحقوقهم وحرياتهم. ومن حق الدولة وضع سياسيات انمائية وطنية تهدف الى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان.

آليات إعمال الحق في التنمية لأجل التنمية البشرية والتنمية الشاملة : لا شك أن الحقوق والحريات تبقى حبيسة النصوص والأوراق إذا لم يتم إيجاد آليات وأجهزة لتفعيلها وإعمالها، وكذلك الشأن بالنسبة للحق في التنمية، ووعيا بأهمية هذه المسألة عمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة سنة 1993 بإنشاء "فريق عامل مفتوح العضوية أول" لولاية مدتها ثلاث سنوات، اجتمع خلالها خمس مرات، وقدم تقريرا شاملا إلا أنه لم يحضى بالإجماع من طرف الدول، الأمر الذي أدى إلى إنشاء فريق عمل ثاني سنة 1996 لولاية مدتها سنتين، وقام هذا الفريق بتقديم تقريره سنة 1998، اقترح فيه استراتيجية عالمية لإعماله الحق في التنمية تستند إلى جهود الأمم المتحدة ووكالاتها والدول الأطراف والدول المعنية .

وفي نفس السنة قررت لجنة حقوق الإنسان في قرارها رقم 1998/72 وكجزء من آلية متابعة إعمال الحق في التنمية أن تعين خبيرا مستقلا معنيا بالحق في التنمية، يكون دوره تقديم دراسة عن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في مجال إعمال الحق في التنمية، تكون كقاعدة لإجراء مناقشات مركزة في كل دورة من دورات الفريق المفتوح العضوية، المنشأ لرصد واستعراض التقدم المحرز في مجال تعزيز الحق في التنمية وإعماله .

وهكذا يتبين لنا بان آلية متابعة إعمال الحق في التنمية تتمثل في كل من الفريق العامل المفتوح العضوية والخبير المستقل .أما فيما يتعلق بالجهود التي يجب القيام بها لإعمال الحق في التنمية، فان الأمر في الواقع يتطلب جهودا مضنية على المستويين الوطني والدولي، وسوف نحاول فيما يلي شرح وتوضيح هذه الجهود .

-أ **على المستوى الوطني** : لقد حدد إعلان الحق في التنمية العديد من الالتزامات والجهود التي يتعين على كل دولة القيام أو الوفاء بها لإعمال الحق في التنمية، وتتمثل في التالي :

- الاهتمام بالسكان الذين يعانون من الفقر والحرمان لرفع مستواهم المعيشي وقدرتهم على تحسين أوضاعهم .

– إفساح المجال للجميع للمشاركة الفعالة في التنمية والاستفادة منها، وتشجيع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفي إعمال جميع حقوق الإنسان .

-إتاحة الفرص المتكافئة للجميع في إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية، والتعليم، والخدمات الصحية، والغذاء، والإسكان والعمل

– ينبغي على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لضمان وصول الفقراء والمجموعات المحرومة، بمن فيهم الفلاحون والمعدمون والسكان الأصليين والعاطلون عن العمل، إلى الأصول الإنتاجية مثل الأرض والائتمان وسبل الاشتغال بالمهن الحرة .

– التوزيع العادل للدخل وللفوائد الناتجة عن التنمية .

-إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة، بهدف استئصال المظالم الاجتماعية .

-ضرورة الاحترام التام للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

–ضرورة وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل تحقيق عملية التنمية التي يمكن من خلالها إعمال الحق في التنمية.

- ضرورة اتخاذ خطوات جدية لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية، والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لأن إعمال هذه الحقوق شرط ضروري لإعمال الحق في التنمية، نظرا لكون جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية متلاحمة .

–ضرورة اتخاذ خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالأفراد، والناشئة عن الفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري .

-القيام بإجراء تغيرات تشريعية ودستورية بهدف إعطاء المعاهدات الأسبقية على القانون الداخلي، وا ن تكون أحكام المعاهدات واجبة التطبيق مباشرة في النظام القانوني الداخلي

– تشجيع مشاركة أكبر للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وبالخصوص تلك التي تمثل الفئات المحرومة والضعيفة، ومنظمات حماية المستهلك والبيئة ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في اتخاذ القرارات المحلية .

وللإشارة فان هناك مشكلة كبيرة تقف أمام إعمال الحق في التنمية بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام ألا وهي مشكلة شح الموارد، وللتغلب على هذه المشكلة ينصح باتباع نهج أو مدخل حقوق الإنسان، وهو نهج يركز الاهتمام على الأفراد أو الفئات الأكثر فقرا وحرمانا، وهو يقوم على مبادئ عالم الاقتصاد " راولز "تنص على تحقيق أقصى فائدة لأفقر الناس بغض النظر عن آثار هذه العملية على امتيازات باقي الأفراد الآخرين. وفي هذا الإطار يجب أن تكون البرامج التنموية قائمة على أساس تحسين قدرات الفقراء

ب. – على المستوى الدولي :

لقد حدد كذلك إعلان الحق في التنمية العديد من الالتزامات والجهود، التي يتعين على المجتمع الدولي التعاون للوفاء بها لإعمال الحق في التنمية، وتتمثل في الآتي:

–إزالة العقبات الدولية التي تعترض التنمية .

–ضرورة قيام الدول بالوفاء بالتزاماتها وأداء واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يقوم على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة بين جميع الدول .

–ضرورة قيام الدول بالتعاون من أجل تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام العالمي لجميع الحقوق والحريات الأساسية، دون تمييز بين الأفراد والشعوب بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين

– تشجيع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، والعمل على نزع السلاح المدمر واستخدام الموارد الناجمة عن ذلك لأغراض التنمية الشاملة ولا سيما تنمية الدول النامية

– إنهاء الاستعمار والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديد بالحرب .

–احترام السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول .

–احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها .

–ضرورة قيام الدول باتخاذ خطوات بشكل فردي أو جماعي لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة لتيسير إعمال الحق في التنمية إعمالا تاما وكاملا .

–ضرورة التعاون الدولي الفعال لتزويد الدول النامية بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع وتسهيل تنميتها الشاملة، وكذلك بذل الجهود المستمرة لتعزيز تنمية هذه الدول بشكل سريع .

–ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه من اجل المساعدة على تخفيف عبء الدين الخارجي الملقى على عاتق البلدان النامية، بغية تكملة الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان .

وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية فيجب أن تواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحوار مع البنك وصندوق النقد الدوليين وغيرها من المؤسسات المالية، بهدف إدراج مبادئ الحق في التنمية في سياساتها وبرامجها (ومشاريعها .

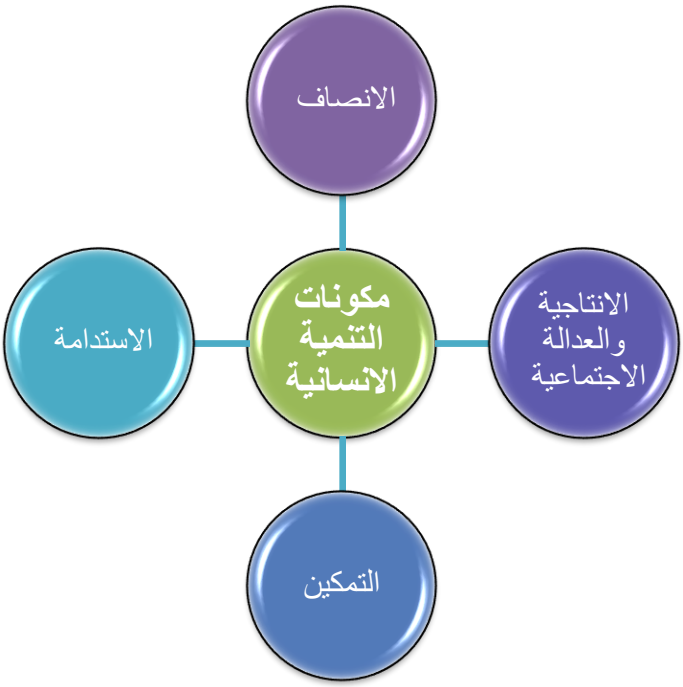

المطلب الثالث : مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000

دفع الموقف المتناقض للتنمية هؤلاء المفكرين والمنظرين إلى صياغة نموذج جديد للتنمية يرد الاعتبار للإنسان في هذا العالم حيث يجب أن يحض الإنسان بأولوية، حتى ولو اقتصر الآمر في البداية بالدراسات والبحوث لعلها تجد الصدى ولو بعد حين لتجد مجالا للاهتمام للتطبيق في الواقع . وهذا ما دف ع الكثير من الدول إلى تغيير سياساتها محاولة منها رد الاعتبار للإنسان ومحاول ة الإلمام اكثر بمتطلباته، وعرفت مساحة الاهتمام بالإنسان اتساعا اكثر عام بعد عام لكل الدول على اختلافها ولكن بدرجات متباينة . واخذ الطرح اكثر جدية بدءا من عقد التسعينات ، وهذا ما دف ع الدول إلى عقد بمؤتمر دولي في سبتمبر عام 2000 برعاية الأمم المتحدة وبحضور قادة العالم ل 189 بلد، ووافق قادة العالم على تعاهد معروف " بأهداف التنمية للألفية " واحتضنت هذه الأهداف مرة جديدة في مؤتمر مونتراي ، لتمويل التنمية في 2002 وفي مؤتمر القمة موعة الثمانية الذي انعقد خلال شهر جوان عام 2003بفرنسا ، حيث كرر قادة أثرى بلدان العالم دعمهم لأهداف التنمية للألفية.

ان الأهداف الإنمائية للألفية عبارة عن فكرة بسيطة لكنها قوية، وهي تمثل جهد المجتمع الدولي لوضع شروط العولمة والتي لا تحفزها مصالح الأقوياء وحسب، بل تتم إدارتها لتحقيق مصالح الفقير ، تبنى المؤتمر إعلان الأمم المتحدة للألفية، والذي يعتبر أحدث وأبرز وثيقة رسمية تحتفي ببداية إدخال حقوق الإنسان في النظام الإنمائي، والتي تبناها 148رئيس دولة وحكومة يمثلون 191دولة ومالا يقل عن 23منظمة دولية، وقد تعهدت الدول على تحقيق أهداف الألفية بحلول ،2015وهي مجموعة من الأهداف والغايات والمؤشرات القابلة للقياس وضعتها الأمم المتحدة في أجندة واضحة المعالم، تم التوافق بشأنها على أساس 08أهداف و21 غاية و 60مؤشرا لقياس التقدم في تحقيق الأهداف والمرامي الثمانية الخاصة بالألفية الجديدة ،وذلك ضمن أطر زمنية محددة لها في آفاق ،2015ومراميها تعكس في مضمونها عموما التطلعات والحاجيات الأساسية للشعوب من أجل حياة أفضل. ومثّل إعلان الأمم المتحدة للألفية أحدث وأبرز وثيقة رسمية تحتفي ببداية إدخال حقوق الإنسان في النظام الإنمائي، إذ تعهدت الدول الأعضاء باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية جاعلة من الحرية والمساواة، التضامن، التسامح، استدامة البيئة، تقاسم المسؤولية قيما وأهدافا عالمية ذات أهمية حيوية للعلاقات الدولية وحقوق الإنسان في هذا القرن .

الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها مستمدة من إعلان الألفية، الذي وقع عليه 189 بلداً ا، بتأييد من 147 رئيس دولة وحكومة، في أيلول/ 2000 ليتم العمل على تحقيقها حتى عام 2015 على مستوى العالم باستخدام عام 1990 كسنة أساس للمقارنة ورصد التقدم الحاصل على تحقيقها.

اوصى الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الذي قدمه في أيلول/سبتمبر 2006 الى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة، بإدراج أربع غايات إضافية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، علاوة على المؤشرات المناسبة لقياس التقدم المحرز في اتجاه بلوغها. وبحث التقرير على النحو الواجب في التوازن العام بين المواضيع والمؤشرات التي يشملها الإطار، وذلك لتوفير أفضل المؤشرات لتقييم التقدم المحرز في اتجاه بلوغ الغايات الجديدة، بما يضمن بقاء القائمة موجزة نسبياً. الإطار المنقح للأهداف الإنمائية للألفية، بدأ نفاذه اعتبارًا من 15 كانون الثاني/يناير 2008

أهمية مؤشرات الاهداف الانمائية للألفية:

1. **المستوى الوطني:** أداة تساهم في رصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الدولة، ووضع الخطط التنموية اللازمة لتحسن الوضع في المجالات التي فيها قصور.
2. **الجهات المانحة:** اتخاذ القرارات بشأن أوجه تقديم المساعدات وخاصة المساعدات الطارئة وفقا لرصد التغيرات التي تطرأ على المجتمع.
3. **المواطنون:** معرفة الواقع وطرح مطالبهم التنموية.
4. **المستوى العالمي:** توفير مؤشرات قابلة للمقارانات الدولية، مما يساعد على اتخاذ القرارات الدولية في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعامل من الدين الخارجي...

5. **المؤسسات التعليمية والباحثين:** توفير قواعد بيانات حول مؤشرات التنمية الألفية تساهم في اعداد دراسات معمقة حول الظواهر الانسانية في العالم التي تساهم في اتخاذ قرارات دولية سليمة.

تحديد المدة حتى عام 2015 :تعتبر كافية للتأثير على تحويل الجدل القطري والدولي لتحقيق هذه الأهداف والاحساس بنتائجها الايجابية على مستوى الافراد.

تضمن إعلان الألفية مجموعة قيم ، كالحرية ، المساواة ، التضامن ، التسامح ، احترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية ولأجل تحويل هذه القيم إلى ممارسات وإجراءات فعلية وحيوية تم تحديد حزمة من الأهداف الانمائية مثلت التزاما بالتنمية والسلام وحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر والاستدامة البيئية والحوكمة والحق في التنمية والتعاون الدولي ، علماً ان الأهداف المنبثقة عن اعلان الالفية لا تمثل اهدافاً جديدة انما هي خلاصة لحزمة أهداف مأخوذة عن توصيات لمؤتمرات عالمية انعقدت في التسعينيات من القرن الماضي كقمة الارض (1992) ، المؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة (1994) ، مؤتمر المرأة في بكين (1995) ، المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في ديربان (1996) وصولاً إلى اعلان الالفية عام 2000 الذي تمخض عنه تبني ثمانية اهداف ، على الوجه التالي هي :

الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف 5: تحسين صحة الأمهات

الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الهدف 7: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة

الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

تشتمل كل هدف من هذه الأهداف على مستويات مستهدفة ومؤشرات أكثر تحديداً وضعت وصممت لتوفير المقاييس اللازمة لتقييم التقدم الذي تحرزه الدولة المعنية في سعيها لتحقيق هذه الأهداف. كما تأتي هذه الأهداف لتكون بمثابة الإرشادات اللازمة لتطوير السياسات والبرامج القطرية والعالمية كما أنها تشتمل على التعاون بين المؤسسات العالمية (مثلاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأغذية والزراعة، والصندوق العالمي المالي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، والحكومات الوطنية، والبنوك، والشركات، والمجتمع المدني. كما أن الأهداف المحددة، والمستويات المستهدفة والمؤشرات الخاصة بالأهداف توفر عرضاً متكاملاً لاحتياجات التنمية البشرية الرئيسية والخصائص المتعلقة بكل دولة على حدة. كما أن فهم التقدم و/أو التحديات في بلد ما

بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يساعد على إيجاد تقدير متكامل، ومتعدد المستويات، ومتسع القواعد للوضع الإنساني والشبابي في الدولة المعنية.

وتضمن الإعلان إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل التقانات إليها، وقد وضع إطار لهذه الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة في اجتماع مونتيراي في مارس/ آذار 2002وأعيد تأكيده في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر/ أيلول ،2002وفي خطة جوهانسبورغ للتنفيذ. والجدير بالذكر أن مضمون هذه الأهداف ينطلق من صلب إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي تعهدت الدول الأعضاء بالتزامهم بقضايا الأمن والتنمية، وباحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد استمدت هذه الوثيقة الدولية معظم هذه الأهداف الإنمائية والالتزامات المترتبة عنها من القرارات التي انبثقت عن المؤتمرات العالمية المنعقدة خلال التسعينات، فضلا عن المبادئ، والمواثيق، والمعايير الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المحور الثالث : أبعاد التنمية الإنسانية المرتبطة بحقوق الإنسان –

الفرع الاول : تعريف الديمقراطية

واعتبارا من الاتجاهين السابقين فقد تعددت تعريفات الديمقراطية عبر فترات تاريخية مختلفة وإيديولوجيات متنوعة، ولقد تم تصنيف هذه التعريفات إلى ثلاثة أنواع هي:

1-**تعريف الديمقراطية من حيث الشكل:** يركز هذا التعريف على أن الديمقراطية هي شكل لنظام الحكم، أو تجربة في الحكم أي أن الديمقراطية هي عدم الاستبداد. ومن رواده " لورد بوايسن "و" ولويل ". Lowel

2-تعريف الديمقراطية من حيث المضمون: الديمقراطية حسب هذا الاتجاه تعني حكم الشعب بالشعب للشعب بمعنى سيادة الشعب ومشاركته في صنع السياسة ورقابة الحكومة التي تعمل لصالح الشعب. فهي ليست مجرد شكل حكم وإنما هي طريقة حياة للمجتمع.

3-**تعريف الديمقراطية من خلال آليات الممارسة:** يعرفها " بيتر بيرجر" على أنها " نظام سياسي تتشكل فيه الحكومة بواسطة أصوات الأغلبية، التي تعبر عن نفسها في انتخابات حرة ونزيهة1) .(ومن هذه الآليات نذكر المشاركة السياسية، الصحافة، الأحزاب السياسية.

يعرفها الباحث .د" جمال علي زهران" على أنها " **أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة، وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ إلى واقع حي متجدد، كتعدد الأحزاب والأفكار وكل ما من شأنه تحقيق سيادة الشعب ومصلحته العامة.(**

الفرع الثاني :مبادئ الديمقراطية

تمثل مبادئ الديمقراطية إطارا مرجعيا يمكن من خلالها تقييم مدى توفر الديمقراطية في المجتمعات المختلفة، إذ رغم منبعها الإغريقي ورواجها الغربي إلى أنه ينبغي النظر إليها كقيمة حضارية لكل الإنسانية تقوم على مبادئ تتمثل في:

1-احترام حقوق الإنسان :هذه الحقوق تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة كحق العمل، التعليم، الصحة...الخ على أن العبرة ليست بما تنص عليه الدساتير وإنما بإمكان ممارسة هذه الحقوق والحريات كاملة وبإيجابية تحقيق المشاركة في صنع القرارات. بمعنى يكون المواطنين طرفا في اتخاذ القرارات التي لها تأثير على حياتهم من خلال تهيئة المناخ السياسي لممارسة هذه الحقوق عن طريق ضمان حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية وهذا يقودنا إلى الحديث عن المبدئ الثاني وهو:

2-**التعددية السياسية** :إذ تقوم الديمقراطية على التمثيل النيابي وهذا عن طريق الانتخاب الذي هو قاعدة النمط الديمقراطي.

3-التداول السلمي على السلطة شرعيا وسلميا :ويكون ذلك وفق صياغة مبادئ وآليات لتداول على الحكم دون اللجوء إلى الانقلابات أو التصفيات فهذه الآليات تمنح فرصا لعدة أطراف وتوجهات لاعتلاء سدة الحكم دوريا وتنفيذ برامجهم.

4-**الفصل بين السلطات السياسية** :يعتبر المفكر الإنجلزي "جون لوك john locke "في مؤلفه " بحث في الحكومة المدنية 1960 "والمفكر " مونتسكيو Montesquieu " في مؤلفه " روح القوانين 1748من مؤسسي هذا المبدأ الذي يقوم على ضرورة الفصل المرن بين السلطات الثلاثة: القضائية، التشريعية، التنفيذية.

المحور الرابع : شروط تحقيق التنمية الإنسانية

الفرع الاول : تنمية القدرات الإنسانية

ومن أهم القدرات الإنسانية كمتضمنات للمحتوى القّيمي والمعياري للحق في التنمية، مايلي:

1-التعليم كقدرة إنسانية وحق من حقوق الإنسان :يعتبر التعليم أحد القدرات الإنسانية التي تساعد الأفراد على الإشباع السليم للحاجات الأساسية الأخرى، كالصحة، العمل وتوفير دخل لمستوى معيشي، مما يساهم بدوره في رفع إنتاجيتهم.

وذهب أنصار المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع إلى أن التعليم مورد هام تتطلبه الوسائل الحديثة لزيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت يلعب التعليم دورا حاسما في تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، لذلك هناك اهتمام متزايد من خلال استراتيجيات الحد من الفقر بالتعليم باعتباره عاملا مهما في تعزيز العمل الإنتاجي. ويعتبر التعليم حقا من حقوق الإنسان الثقافية، ويعني حق كل إنسان في الثقافة التي تقضي بتلقي العلم والتعليم وتوجيه الثقافة نحو التنمية الشاملة للشخصية الإنسانية. وقد كفلته العديد من المواثيق الدولية بدء بالإعلان العالمي، حيث أوردت المادة 71 : "أن لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفّر التعليم مجانا على الأقل في مرحلته الابتدائية والأساسية، وأن يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية". كما ألزمت المادة /47من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول بإتاحة تعليم ابتدائي مجاني للجميع، واشترطت إلزامية التعليم كذلك.

2-الصحة كقدرة إنسانية وحق من حقوق الإنسان :تعتبر الصحة من المتضمنات الأساسية للتنمية الإنسانية وأحد أهدافها المباشرة، باعتبار أن الإنسان صانع التنمية وهدفها، لذلك فتوفير الرعاية الصحية أصبح مطلبا أساسيا في ظل البرامج والخدمات التي تنطوي عليها سياسات التنمية الإنسانية وعلى كافة المستويات، إذ تعد نظاما لتعزيز قدرات الفرد الجسمية والعقلية والنفسية والإنتاجية . وقد حظي الحق في

الصحة باهتمام بالغ في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، ليس باعتباره حاجة إنسانية بل كحق إنساني له تأثير على كافة حقوق الإنسان، كالحق في الحياة و الحق في الغذاء، الحق في التعليم والسكن الملائم...الخ، بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية كالمشاركة في صنع القرار والحق في تكوين الجمعيات .

وتم النص عليه في العديد من المواثيق الدولية، نذكر منها، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(المادة 77 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المادة4/47(الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 17 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة ،97(اتفاقية حقوق الطفل (المادة 71الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته)المادة 22الميثاق الاجتماعي الأوربي (المادة 44الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة41).

3-الغذاء كقدرة إنسانية وحق من حقوق الإنسان :يعتبر الغذاء من أهم الشروط الأساسية الذي يمد جسم الإنسان بمستلزمات النمو والبناء والوقاية ومقاومة الأمراض، حيث أنّه من العوامل البيئية الأكثر أثرا على القدرات الإنسانية الأخرى، كالصحة، التعليم، الدخل والعمل ،4لذلك تسعى الدول إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي والمعيشي لأفراد المجتمع وتمكينهم من الحصول على الحق في الغذاء كأحد أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمرتبط بحقوق الإنسان بشكل مترابط ومتكامل، والتي نصت عليه الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل للموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء باحتياجات الاستهلاك من الغذاء وإمكانية الوصول إليه.

إن التنمية الإنسانية، حسب مقاربة القدرات الإنسانية، هي الحركية الهادفة لتحقيق حرية الإنسان، وحسب قوله:" إن فكرة القدرة هي جوهرها فكرة الحرية – حرية الإنسان – ومعناها مدى الخيارات المتاحة لشخص ما في تحديد نوع الحياة التي يريد أن يحياها". في حين عرفها في كتابه: "إعادة النظر في اللامساواة "، بأنها مجموعة من الطرق التي تؤّشر على أن الفرد حر في أن يتمتع بنوع الحياة التي يريدها، لذلك عرف التنمية "كحرية" وهي قائمة على ثلاث مفاهيم أساسية، القدرة، التمكين، المشاركة"، وأن تخلف أي عنصر منها سيؤثر على باقي العناصر.

الفرع الثاني: تفعيل الحكم الراشد

فان استراتيجية سياسات التنمية البشرية تقتضي مراجعة السياسات الاجتماعية في البلدان وتحليلها، والسعي إلى صياغة سياسات متكاملة والتخطيط لها وتنفيذها بحيث تتوافق مع التطورات العالمية ال و

عمل أيضاً على التوفيق بين المسائل الكبرى المتداخلة كنشر التعليم و المعرفة، و سياسة محاربة الفقر والقضاء على البطالة، وهذا لن يتحقق إلا في ظل الحكم الراشد أو الصالح . لذا ينبغي التر زيك في برنامج العمل لسياسات التنمية البشرية التكفل بالمتطلبات المادية السابقة، وعلى تعزيز المساءلة في الحكم الرا ،شد وتشجيع استراتيجيات التنمية التشاركية، والمزيد من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية. وهو يأخذ أيضاً بعين الاعتبار تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية، على البعد الاجتماعي للتنمية، ولا سيما على الرفاه الاجتماعي. –

يمثل الحكم الراشد اليوم جزءا من توافق الآراء في الأمم المتحدة ، وقد مص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية عام ،2000أن حكومات دول العالم لن تدخر جهدا في سبيل استئصال الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة و المساوات الإنسانية وتحقيق السلام و الديموقراطية و الاستدامة البيئية، وإن نجاح أو فشل أية دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا النهج يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة وجودة الحكم، ومع ذلك فليس هناك اتفاق عام بين مختلف الباحثين و المهتمين على مفهوم مخدد لهذا المصطلح، حيث أن مفهومه أخذ أبعاد و مضامين عديدة وذلك حسب أهمية وأولويات الأهداف المتبعة من قبل المؤسسات الدولية التي تحمل دور الرائد في مجال التنمية وكذلك حسب الأهداف وقناعات الباحثين والكتاب في هذا الميدان.

أولا: تعريف الحكم الراشد

ظهر مصطلح الحكم الصالح أو الحكم الجيد في ، اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة ثم ، كمصطلح قانوني (سنة 1978 ،) ليستعمل في نطاق واسع و معبر عن تكاليف التسيير مع و ، تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط في جيد تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية . (3)و شاع استعمال هذا المصطلح في اية الثمانينات في ، الوقت الذي أصبح فيه تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول يطرح العديد ال من صعوبات

فقد عرفه البنك العالمي سنة 1997"على أنه الطريقة الخاصة بإدارة و ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية و الإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية" .

هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيارتهم وحرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعي إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".

أما الحكم الصالح من منظور التنمية البشرية والذي قدمه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 و فيه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم علي توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسيما أكثر الأفراد المجتمع فقرا وتهميشا .بينما

يري واضعي التقرير أن المنطقة العربية تعاني عجزا في الحرية يضعف التنمية البشرية ويشكل أحد اكثر مظاهر تخلّف التنمية السياسية إيلاما".

ثانيا : فواعل الحكم الراشد

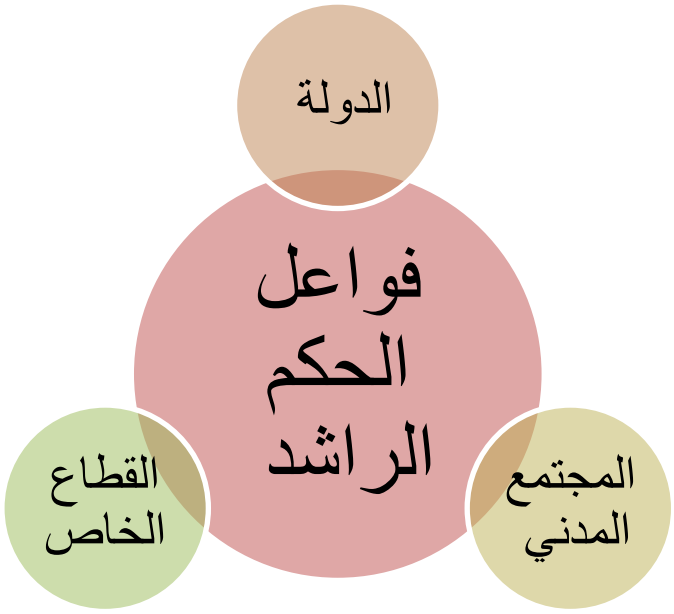

ثالثا: اليات الحكم الراشد

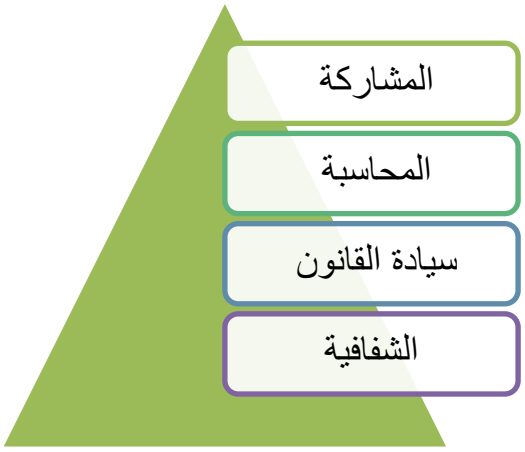

إن إعمال الحق في التنمية بشكل فعال ما يزال في بداية الطريق، ويحتاج إلى وقت طويل والى مجهودات وطنية ودولية، ولا يرجع السبب في ذلك إلى كونه لم يدمج في معاهدة أو عهد دولي، ذلك أن الحقوق المدنية والسياسية قد أخذت وقتا طويلا منذ صياغتها وقبولها من طرف الكثير من الحكومات واعتمادها وإدماجها ضمن التشريعات الوطنية والدولية، والى غاية اليوم لا يعتبر إعمالها وتطبيقها شاملا وعالميا . كما أن قبول إعلان الحق في التنمية أو حتى إدماجه ضمن القوانين الوطنية والدولية لا يشكلان ضمانة لإعماله وتنفيذه، فالأمر يحتاج إلى وجود قناعات وإجراءات وطنية ودولية لإعمال هذا

الحق، وإيجاد آليات وطنية ودولية كذلك لمراقبة تنفيذه ومحاربة وردع كل انتهاك له . إن العالم اليوم يعيش حالة من الفوضى والتذبذب والمساس بالمبادئ والقواعد الدولية التي تشكل الركيزة الأساسية لإعمال الحق في التنمية، ولعل من أبرزها انتشار الحروب والنزاعات المسلحة، والمساس بسيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والمساس بمبدأ التعايش السلمي بين الدول، والمساس أيضا بمبدأ عدم التدخل، وكذلك المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية . كما أن العالم اليوم يعيش أيضا حالة من اللاتكافؤ بين الدول المتقدمة أو الغنية والدول النامية أو الفقيرة، واتساع الفجوة بينها، وكذلك انتشار الفقر والمجاعات والأوبئة والأمراض الفتاكة في قطاع كبير من دول العالم، هذا بالإضافة إلى مشكلات التلوث البيئي ومشكلة طبقة الأوزون التي أصبحت تهدد الصحة والحياة البشرية على وجه المعمورة.